Distribution: Restricted EB 2005/84/R.15/Rev.2 20 April 2005
Original: English البند 10(ب)(iii) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والثمانون

روما، 18 – 20 أبريل/نيسان 2005

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن مساعدة مالية مقترح تقديمها إلى

جمهورية الفلبين

من أجل

برنامج النهوض بالمشروعات الريفية الصغيرة

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة iii

الموازين والمقاييس iii

خريطة منطقة البرنامج iv

موجز التمويل v

موجز البرنامج vi

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق 1

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي 1

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة 2

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع الفلبين 3

الجزء الثاني – البرنامج 5

ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة 5

باء – أهداف البرنامج ونطاقه 5

جيم – العناصر 6

دال – التكاليف والتمويل 9

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها 12

واو – التنظيم والإدارة 13

زاي – المبررات الاقتصادية 14

حاء – المخاطر 14

طاء – الأثر البيئي 15

ياء – السمات الابتكارية 15

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني 15

الجزء الرابع – التوصية 16

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل الموقع عليها بالحروف الأولى 17

الذيول

الأول:	**البيانات القطرية**	**1**
الثاني:	**التمويل السابق للصندوق للفلبين**	**2**
الثالث:	**الإطار المنطقي**	**3**
الرابع:	**التنظيم والإدارة**	**9**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	بيزو فلبيني
1.00 دولار أمريكي	=	56 بيزو فلبيني
1 000 بيزو فلبيني	=	17.76 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10 76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة جمهورية الفلبين

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة البرنامج

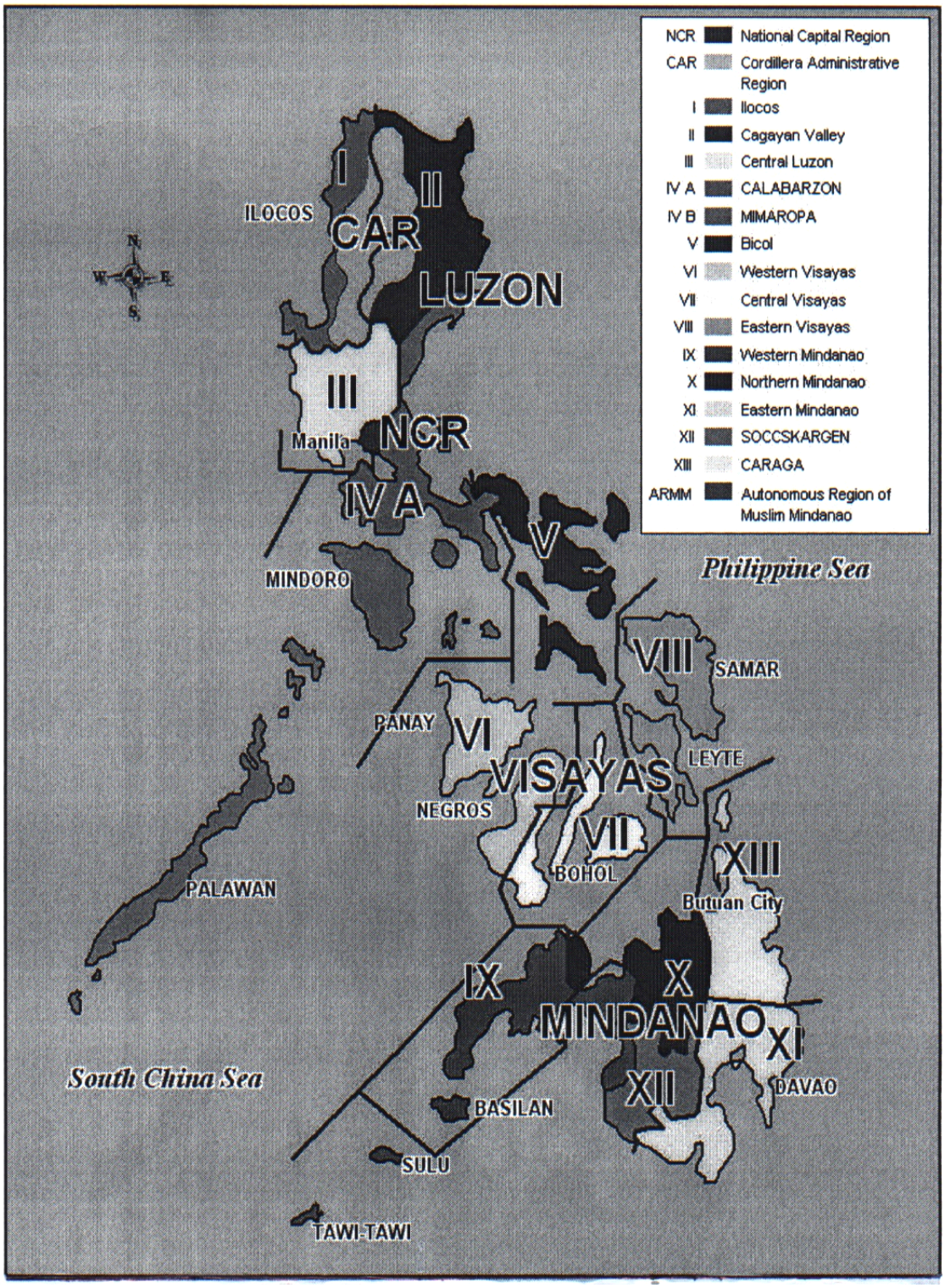

المصدر: مجلس تنسيق الإحصاءات القومي واللجنة الوطنية لمكافحة الفقر.

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية الفلبين

برنامج النهوض بالمشروعات الريفية الصغيرة

موجز التمويل

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
الجهة المتلقية:	جمهورية الفلبين
الوكالة المنفذة:	إدارة التجارة والصناعة
التكلفة الكلية للبرنامج:	27.5 مليون دولار أمريكي
قيمة التمويل الذي يقدمه الصندوق:	**قرض:** 14.05 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 21.2 مليون دولار أمريكي تقريبا) **منحة:** 000 340 وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 000 500 دولار أمريكي تقريبا)[أ]
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة
الجهات المشاركة في التمويل:	لا يوجد
مساهمة الجهة المتلقية:	000 655 دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين[ب]:	4.2 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مصرف التنمية الآسيوي

[أ] سوف يخصص مبلغ 000 500 دولار أمريكي من برنامج منح الصندوق لعام 2005. وسوف تعرض منحة (منح) أخرى قيمتها الإجمالية 000 890 دولار أمريكي على المجلس التنفيذي للموافقة عليها في السنوات القادمة، ليصل المبلغ الإجمالي للمنح إلى ما يعادل 1.4 مليون دولار أمريكي (انظر خطة التمويل، الجدول 2).

[ب] المستفيدون من البرنامج هم مؤسسة ضمان وتمويل الأعمال الصغيرة ومؤسسات الخدمات المالية الصغيرة المشاركة.

موجز البرنامج

من هم المستفيدون؟ يستهدف البرنامج فقراء الريف الذين يعيشون تحت خط الفقر القطري والذي بلغ 263 دولارا أمريكيا للفرد سنويا في عام 2000. ويشكل الفقراء حوالي 34% من مجموع السكان الذين يعيش 78% منهم في المناطق الريفية. وسيعمل برنامج النهوض بالمشروعات الريفية الصغيرة مع أصحاب المشروعات الريفية الصغيرة والفقراء المشتركين في المشروعات الصغيرة، بما فيهم النساء، والشباب، والشعوب الأصلية. ويقدر عدد الأشخاص الذين سيستفيدون من البرنامج بشكل مباشر في هذه الجماعات بنحو 000 200 شخص. وبينما يمكن أن تصل الأصول التي تملكها المشروعات الصغيرة في الفلبين إلى 3 ملايين بيزو، سيكون تركيز البرنامج على الجانب الأكثر انخفاضا وفقرا في هذا المدى. ومع ذلك، لن تستبعد المشروعات الصغيرة كبيرة الحجم لكونها توفر وظائف مهمة بوجه خاص للأسر الفقيرة، التي لا يملك كثير منها إلا القليل من الوسائل البديلة لإدرار الدخل أو لا يملكون شيئا من هذه الوسائل على الإطلاق.

لماذا هم فقراء؟ تختلف أسباب الفقر في المناطق الريفية في الفلبين اختلافا واسعا من جزيرة إلى أخرى وتشمل تراجع النمو القومي الشامل، وعدم الاستقرار السياسي، والقيود المالية التي تؤدي إلى تدني مستوى الخدمات العامة. ومن القيود التي تعني أصحاب المشروعات الصغيرة عدم وجود القوانين والإجراءات الإدارية ذات الصلة، وانحياز السياسات إلى المؤسسات الكبيرة والصناعات ذات رؤوس الأموال الكثيفة وانعدام أو محدودية إمكانية الحصول على الائتمان الاستثماري والمؤسسي، وعدم دقة المعلومات الخاصة بالأسواق، وانعدام فرص تنمية المهارات. وتضاعف من انعدام القدرة على الحصول على الائتمان المناسب عوامل ثانوية مختلفة كارتفاع تكاليف المعاملات وعجز المشروعات الصغيرة بشكل عام عن مسايرة التعقيدات التي تكتنف التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.

ماذا سيفعل البرنامج لهم؟ بالتركيز على خمسة من أكثر الأقاليم فقرا في البلد، سوف يقدم البرنامج كلا من الخدمات المالية (القروض) وخدمات تنمية الأعمال (بناء القدرة، والروابط السوقية، وتنمية المنتجات) لفقراء الريف في المناطق التي يشملها البرنامج، فيتيح لهم بذلك الفرصة لزيادة دخولهم وتحسين سبل كسب العيش لهم. والبرنامج إذ يضطلع بذلك، فإنه سوف يسهم في تعزيز الاقتصاد الريفي ويساعد بذلك على الحد من التدفق من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. ومن النقاط الرئيسية التي سيركز عليها البرنامج تنمية المشروعات الصغيرة القائمة على قواعد أصول صغيرة. وسيأخذ في الحسبان وبشكل واضح احتياجات المشروعات ذات الأصول المحدودة ويساعد تحقيقا لهذا الغرض في تغيير أنماط خدمات المساندة القائمة، والتي توجه عادة إلى تلبية احتياجات المشروعات الكبيرة، لتلائم احتياجات الفقراء. وسوف يشجع البرنامج النهج التي تشجع المدخرات الطوعية، والقروض الفردية، والارتباطات الجماعية بالمصارف. وسيكون بمقدور مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة الحصول على قروض مؤسسية، تتضمن منحا مماثلة في القيمة، لتشجيع توسيع مدى وصولها إلى مناطق البرنامج وتمكين هذه المؤسسات من تعزيز إدارتها وعملياتها.

كيف سيشاركون في البرنامج؟ سيكون المدخل الرئيسي للبرنامج من خلال سلسلة من تقييمات الاحتياجات التشاركية المرتبطة بتخطيط العمل في المقاطعات المستهدفة. وعن طريق الجمع بين أصحاب المشروعات الصغيرة الموجودين حاليا والمحتملين والأسر العاملة في المشروعات الصغيرة، سوف تكون إدارة البرنامج في المقاطعات قادرة على وضع

سلسلة من خطط التنفيذ المتجددة. وسوف يجري تقييم نجاح مبادرات تنمية المشروعات الصغيرة ومؤسسات الخدمات المالية الصغيرة المنبثقة من هذه الخطط، وآثارها، أثناء تنفيذ البرنامج، من خلال عمليات تقييم تشاركية تشمل أصحاب المصلحة. وسوف تجري تعديلات بناء على ذلك للمساعدة في التعامل مع المشكلات وضمان قدرة الفقراء على تحقيق الاستفادة الكاملة من عمليات البرنامج. وسوف يرتبط ذلك بعملية استجابة سياساتية لتعيين المناطق التي توجد بها مسائل أو فرص سياساتية ملحة يمكن التعامل معها عن طريق البرنامج أو إحالتها على السلطات المناسبة للتعامل معها على صعيد السياسة الوطنية.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن مساعدة مالية مقترح تقديمها إلى
جمهورية الفلبين
من أجل
برنامج النهوض بالمشروعات الريفية الصغيرة

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن مساعدة مالية مقترح تقديمها إلى جمهورية الفلبين وتتألف من قرض قيمته 14.05 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 21.2 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية، ومنحة قيمتها 000 340 وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 000 500 دولار أمريكي تقريبا) وذلك للمساعدة في تمويل برنامج النهوض بالمشروعات الريفية الصغيرة. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة. وسيتولى مصرف التنمية الآسيوي إدارة التمويل باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - **البلد.** تعتبر الفلبين، التي تضم أكثر من 100 7 جزيرة، من أكبر البلدان الأرخبيلية في العالم. وتشكل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 40 في المائة من المساحة الكلية للبلد. ويقدر عدد السكان بـ 79.94 مليون نسمة (2002)، ويصل معدل النمو السنوي إلى حوالي 2.2 في المائة. ويصل متوسط العمر المتوقع عند الميلاد إلى 70 سنة، بعد أن كان 66 سنة في عام 1990؛ وينخفض معدل الوفيات بين الأطفال الرضع، ويصل معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة للأغراض العملية إلى 84%، وتصل هذه النسبة إلى 86% بين النساء.

2 - **الظروف الاقتصادية.** تعزز نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي في الفلبين في السنوات القليلة الماضية، فارتفع من 1.8% في عام 2001 إلى حوالي 6% في عام 2004. وبلغ متوسط النمو في المجال الزراعي خلال الفترة الأخيرة 3 – 5%، ولكنه تأثر بتغير الأحوال الجوية من سنة إلى سنة. وبدا أن التضخم، الذي كان مرتفعا في الماضي، قد أصبح تحت السيطرة حتى نهاية عام 2003، عندما بلغ متوسط التضخم 2.5% سنويا. وفي عام 2004، شهد التضخم ارتفاعا حادا فوصل إلى حوالي 8% في المتوسط أثناء العام غير أنه من المتوقع أن ينخفض إلى حوالي 5% على الأجل المتوسط.

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

3 - من المسائل الرئيسية في اقتصاد الفلبين، وبخاصة في ما يتعلق بالحد من الفقر، مستوى البطالة، وهو مستوى مرتفع وآخذ في الارتفاع. ففي الفصل الثاني من عام 2004 بلغت نسبة البطالة 14%، مقابل 12% لنفس الفترة من عام 2003. وهناك مشكلة ثانية تتمثل في العجز المالي. ويتراوح هذا العجز بين 4 و5% من الناتج المحلي الإجمالي وهو من الأسباب الرئيسية للارتفاع النسبي في أسعار الفائدة. وتعد الصعوبات التي تكتنف عملية جمع الضرائب من العوامل الرئيسية التي تسهم في ذلك.

4 - **الفقر.** صنف تقرير التنمية البشرية لعام 2003 الفلبين في المرتبة الخامسة والثمانين من بين 175 بلدا. وارتفع مؤشر التنمية البشرية خلال السنوات السبع الماضية من 0.735 في عام 1995 إلى 0.753 في عام 2002. وفي الوقت الذي أحرز فيه تقدم نحو الحد من المستوى الشامل للفقر في الفلبين (حيث انخفض من 44.2% في عام 1985 إلى 28.4% في عام 2000)، يزداد التفاوت بين الأقاليم. ومن الأقاليم التي شهدت أكبر الزيادات في الفقر الأقاليم الواقعة في مجموعة الجزر الجنوبية، بما فيها إقليم ميندانا والمسلم المتمتع بالحكم الذاتي، والإقليم الثاني عشر بجزيرة ميندناو، وبيكول في فيساياس. وبالإضافة إلى ذلك، تتسع فجوة الفقر بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. فمنذ عام 1990، انخفض الفقر الحضري بنسبة 14%؛ أما الفقر الريفي فلم ينخفض إلا بنسبة 4 في المائة.

5 - برز استئصال الفقر كأحد الأولويات المتقدمة لدى الحكومة منذ أواخر الثمانينات. وتتضمن خطة التنمية متوسطة الأجل الحالية (2004–2010) سياسات وبرامج تتعامل مباشرة مع احتياجات الفقراء. وتركز هذه الخطة على ما يلي: (i) استقرار الاقتصاد الكلي مع تحقيق نمو منصف قائم على المشروعات الحرة؛ (ii) تحديث الزراعة ومصائد الأسماك مع رأس المال الاجتماعي؛ (iii) التنمية البشرية الشاملة وحماية الضعفاء؛ (iv) حسن الإدارة وسيادة القانون. ومع تركز الفقر في المناطق الريفية، تجعل الخطة الأولوية لدعم المشروعات الريفية والتعاونيات الزراعية؛ وإنشاء المزيد من الطرق بين المزارع والأسواق؛ وزيادة قدرة الفلاحين والشعوب الأصلية على الحصول على الأراضي، والائتمان، والتكنولوجيا؛ والإقلال من استغلال الوسطاء للفلاحين وصيادي الأسماك؛ وزيادة التدخلات وشبكات الأمان الاستراتيجية، الفعالة، جيدة التوقيت؛ وتحسين نوعية الحياة لفقراء الريف. وتعد تنمية المشروعات الصغيرة عنصرا رئيسيا في هذه الاستراتيجية لأنها تؤثر في عدد كبير من الأسر الريفية الفقيرة.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

6 - قدم الصندوق للفلبين تسعة قروض لتسعة مشروعات بمساعدة إجمالية قدرها 104 ملايين دولار أمريكي. وقد انتهت ستة من هذه المشروعات وأقفلت. وكان أداء المشروعات جيدا بصفة عامة: فالغايات تتحقق عادة؛ والأهداف المادية الرئيسية يتم بلوغها؛ والأسر الفقيرة، وبخاصة الأسر التي تعولها النساء، تستطيع الحصول على استثمارات المشروعات؛ وعمليات الصرف تتم بصفة عامة في وقتها المحدد رغم حدوث بعض التأخر في البداية. ولمشروع تمويل المشروعات الريفية الصغيرة، الذي أقفل في عام 2002، أهمية خاصة لبرنامج النهوض بالمشروعات الريفية الصغيرة. وقدم مشروع تمويل المشروعات الريفية الصغيرة قروضا لمنظمي المشروعات الصغيرة الفقراء في 20 من أفقر مقاطعات البلد. وكانت معدلات استرجاع الائتمان مرتفعة في هذا المشروع كما كان له أثر إيجابي على الحد من الفقر عن طريق زيادة الدخول بنسبة 28% في المتوسط. وتشمل بعض الدروس المهمة المستفادة من مشروع تمويل المشروعات الريفية الصغيرة ما يلي: (i) ينبغي تقديم الخدمات المالية عن طريق مؤسسات مالية تتمتع بالتنظيم الحكيم

والإشراف الفعال؛ (ii) الحاجة إلى دعم الروابط بين مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة ومقدمي خدمات تنمية الأعمال؛ (iii) النظر في منح معدلات فائدة مرنة على الإقراض لمؤسسات الخدمات المالية الصغيرة وفقا لظروف السوق؛ (iv) تغيير وضع أعضاء جماعات المقترضين القائمة بالمشروعات إلى وضع الإقراض الفردي تدريجيا.

7 - وتشمل الدروس الأخرى المهمة لبرنامج النهوض بالمشروعات الريفية الصغيرة ما يلي: (i) ينبغي أن تشمل تنمية المشروعات الصغيرة الجوانب المالية والجوانب غير المتعلقة بالإقراض وأن تيسر إقامة الروابط السوقية؛ (ii) تميزت المشروعات الناجحة بتوفير الائتمان بطريقة سهلة وجيدة التوقيت، وبأسعار السوق، وذلك للاستثمارات المدرة للدخل قصيرة الأجل، بشكل عام؛ (iii) تطبيق اللامركزية في إدارة المشروعات وصنع القرار المقترن بأنظمة وإجراءات مستقرة، هما مفتاح النجاح في تنفيذ المشروعات وتحقيق التأثير المستهدف منها؛ (iv) أظهرت المنظمات غير الحكومية فعالية واستجابة في التدخلات على الصعيد المجتمعي.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع الفلبين

8 - **سياسة الفلبين لاستئصال الفقر.** تركز استراتيجية حكومة الفلبين، كما يتضح من خطتها الإنمائية المتوسطة الأجل على إيجاد 6 – 10 ملايين وظيفة، وتوفير التعليم للجميع، والتقليل من حالات الفقر من 34% إلى 17 في المائة. وتوضح الخطة بالتفصيل الاستراتيجيات التي يتعين استخدامها لتحقيق هذه الغايات، وهي في ذلك تصل إلى مستوى الأهداف الإنمائية للألفية أو تتجاوزها في بعض الأحيان. ولإعطاء الأولوية للفقراء والجماعات الضعيفة الأخرى، يشجع برنامج الحكومة الأساسي لاستئصال الفقر KALAHI ("تشابك الأيدي في مواجهة الفقر"[2]) ما يلي: (i) التعجيل بإصلاح الأصول؛ (ii) توفير التنمية البشرية/ الخدمات الاجتماعية؛ (iii) سبل كسب العيش وفرص العمل؛ (iv) الحماية الاجتماعية والأمان من العنف؛ (v) مشاركة الفقراء في صنع القرار. ومن أهم الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق أهداف الخطة تشجيع الخدمات المالية الصغيرة، بهدف زيادة القروض بمقدار ثلاثة أضعاف للعاملين لحساب أنفسهم، وللمشروعات الصغيرة، والمناطق التي يصعب الوصول إليها.

9 - **أنشطة الجهات المانحة الرئيسية الأخرى في مجال استئصال الفقر.** قام عدد من الجهات المانحة بدور نشط في تنمية المشروعات الريفية وأنشطة الخدمات المالية الصغيرة في الفلبين. غير أنه، في قطاع المشروعات، كان الجزء الأكبر من الدعم المقدم من هذه الجهات مخصصا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وليس للمشروعات الصغيرة جداً. وكان من بين الجهات المانحة الرئيسية مصرف التنمية الآسيوي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، ومؤسسة الائتمان الألمانية للتعمير، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وكوديسبا– آسيا (فرع من المنظمة غير الحكومية الإسبانية فونداثيون كوديسبا)، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والفريق الاستشاري المعني بمساعدة الفقراء والشبكة العالمية للأعمال المصرفية لخدمة المرأة. وقدمت هذه الجهات أموالا كمنح أو قروض إما لإقراض مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة أو لبناء القدرات لدى مختلف أصحاب المصلحة. وتمثل بعض عملياتها عناصر لدعم المشروعات ضمن تدخلات أكبر للتنمية الريفية أو الزراعية. وفي الوقت الراهن، تشمل أهم الجهات المانحة التي تقدم

[2] Kapitbisig Laban sa Kahirapan.

الدعم لعمليات تنمية المشروعات المستقلة ما يلي: (i) الوكالة الكندية للتنمية الدولية التي تقوم حاليا بتنفيذ مشروعين مع إدارة التجارة والصناعة يهدفان إلى بناء قدرة المشروعات في ميندناو وفيساياس؛ (ii) تعمل الوكالة الألمانية للتعاون الفني مع إدارة التجارة والصناعة في مجال دعم السياسات، والروابط السوقية، والحصول على الائتمان؛ (iii) تقدم مؤسسة الائتمان الألمانية للتعمير الدعم لمؤسسة ضمان وتمويل المشروعات الصغيرة بتوفير الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ (iv) تقدم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المساعدة لعدد من المصارف الريفية من خلال تقديم الخدمات المالية الصغيرة بطريقة مربحة للمشروعات الصغيرة في ميندناو.

10 - **استراتيجية الصندوق في الفلبين.** انبثقت استراتيجية الصندوق الحالية في الفلبين من المبادرة الاستراتيجية للحكومة الفلبينية نفسها، كما انعكست في برنامج الإصلاح الاجتماعي[3] في حقبة ما بعد ماركوس، ومن الإطار الاستراتيجي للصندوق وتوجهات الزخم الاستراتيجية الرئيسية لإقليم آسيا والمحيط الهادى، وكذلك من الدروس المستفادة من العمليات السابقة في البلد. وأكدت هذه الأنشطة أن مناطق المرتفعات والمناطق الساحلية الهامشية التي تحظى بأقل قدر من الرعاية تمثل مناطق ملائمة لتقديم الدعم، وأن جماعات المرتفعات (بما فيها الشعوب الأصلية والمستفيدون من الإصلاح الزراعي)، وصيادي الأسماك بالمصايد الساحلية، والمزارعين المعدمين، يمثلون الجماعات الرئيسية التي يستهدفها الصندوق. وتنتشر هذه المناطق الأكثر فقرا والتي رئي أنها تحتاج إلى عناية خاصة في خمسة أقاليم على النحو التالي: بيكول في الإقليم الخامس؛ وجزيرة باناي في الإقليم السابع؛ وسامار ولايت في الإقليم الثامن؛ وميندناو الشمالية أو الإقليم العاشر؛ وكاراغا أو الإقليم الثاني عشر. وشملت العناصر الأساسية للاستراتيجية ما يلي: التركيز على دعم الجهود التي تبذل لتحقيق اللامركزية من خلال تعزيز قدرات المنظمات المجتمعية ووحدات الحكم المحلي لتحديد برامج التنمية المحلية، والبدء في تنفيذها وإدارتها؛ وتنمية المشروعات والتسويق؛ وإشراك القطاع الخاص في العمليات؛ وإدارة الموارد الطبيعية والبيئية؛ ودعم الوصول إلى الأصول، والتكنولوجيات، والأسواق.

11 - **الأساس المنطقي للبرنامج.** الفلبين بلد شديد الخصوبة فيما يتعلق بتنمية المشروعات، حيث بلغ عدد المشروعات المسجلة به نحو 000 800 مشروع. ومعظم هذه المشروعات مشروعات صغيرة (92%). وتعاني نسبة عالية من المشروعات الصغيرة، قد تصل إلى الثلثين، من تدني مستوى الأداء بسبب الافتقار إلى دعم الإدارة والأعمال وضعف إمكانية الحصول على التمويل. وعلاوة على ذلك، يقدّر أن تصل فجوة توفير الائتمان الصغير في هذه المشروعات إلى نحو 1 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2007. وسوف يكون للاستجابة الناجحة لهذه الفرصة تأثير كبير على الحد من الفقر لأن كثيرا من منظمي المشروعات الصغيرة هم عمال صغار من القطاعات الفقيرة من سكان الريف. بل أن العاملين في هذه المشروعات يكونون في الغالب أكثر فقرا ويعتمدون على هذا الدخل لتعزيز الإيرادات والمكاسب الهزيلة التي يحققونها من حيازات زراعية هامشية. وبالنسبة للكثيرين، فإنه يمثل مصدر الدخل الثابت الوحيد. لذا، يهدف برنامج النهوض بالمشروعات الريفية الصغيرة إلى مساعدة عدد كبير من تلك المشروعات متدنية الأداء على النمو والتوسع، وتشجيع قيام المشروعات الجديدة المحتملة. وبهذا سيكون للبرنامج تأثير كبير على الحد من الفقر وسيسهم في إيجاد وظائف في المناطق النائية والمهملة. وسوف يسهم البرنامج في حد ذاته إسهاما كبيرا في تحقيق هدف الحكومة المتمثل في إيجاد ما بين 6 و10 ملايين وظيفة بحلول عام 2010.

[3] لا يحدد هذا البرنامج المناطق المستهدفة وأنواع المستفيدين فحسب، ولكنه يقوم أيضا بتصنيف الفقراء إلى "الفقراء المدقعين"، و"الفقراء متوسطي الفقر"، و"الفقراء بسبب الظروف".

الجزء الثاني – البرنامج

ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

12 - **منطقة البرنامج.** يركز البرنامج على منطقة جغرافية محددة. كما يعمل على الصعيد القطري. وستغطي أنشطة الخدمات المالية الصغيرة البلد بكامله وتعمل في جميع مناطقه الريفية. وسيكون التركيز الأساسي في عملية تنمية المشروعات على مقاطعات مختارة في خمسة من أشد أقاليم البلد فقرا، هي: إقليم كورديليرا الإداري، وبيكول، وفيساياس الشرقية، وسوكسكارغين، وكاراغا. وسوف تكون له أيضا عمليات محدودة على الصعيد القطري، ترتبط ببرنامج الخدمات المالية الصغيرة. وتضم الأقاليم المستهدفة الخمسة 26 مقاطعة اختيرت منها الـــ 19 مقاطعة الأشد فقرا. ويصل العدد الإجمالي للسكان في المقاطعات الـــ 19 إلى نحو 11 مليون نسمة، مع تنوع ملموس في حجم الفقر ومستواه. ومع ذلك، لن يستخدم وجود الفقر وحجم السكان بشكل مباشر لتخصيص موارد البرنامج لكل مقاطعة. وبدلا من ذلك، سيتوقف الحصول على هذه الموارد على إثبات إمكانية تنمية المشروعات. وسيعاد النظر في التخصيص المبدئي للموارد بعد إجراء استعراض منتصف المدة على أساس أداء المقاطعات والأثر. والمتوقع أن يصل العدد الإجمالي للمستفيدين من البرنامج إلى 000 200 أسرة ريفية فقيرة.

13 - **المجموعة المستهدفة.** على حين سيغطي عمل البرنامج المجموعة الكاملة للمشروعات الصغيرة (التي تقل قيمة أصولها عن 3 ملايين بيزو فلبيني، ويبلغ عدد موظفيها 1 – 9 موظفين)، سوف يكون هناك انحياز نحو الطرف المنخفض إلى الأوسط من المجموعة. وتساعد ثلاثة مستويات للتصنيف على تركيز دعم البرنامج: (i) مستوى *تكوين المشروع*، ويتراوح بين المشروعات الناشئة التي تكون أصولها عند الحد الأدنى إلى المشروعات التي تكون أصولها عادة على هيئة مخزون أو معدات صغيرة (قد تصل قيمتها إلى 000 50 بيزو فلبيني[4])؛ (ii) مستوى *التوسع في المشروع*: وتغطي المشروعات التي تطورت إلى مشروعات مستقرة نسبيا وترغب في التوسع، وتتراوح أصولها بين 000 50 و 000 300 بيزو فلبيني؛ (iii) مستوى *تحول المشروع*: ويشمل المشروعات الصغيرة الأكثر نضجا التي تصل أصولها 3 ملايين بيزو فلبيني، وقد يصل عدد موظفيها إلى تسعة موظفين وتتوفر لها إمكانية التحول إلى مشروعات صغيرة. وسوف يكون التركيز الرئيسي في برنامج النهوض بالمشروعات الريفية الصغيرة على المستويين الأولين، ولكن دعم المستوى الثالث ليس مستبعدا. وفي إطار هذه المستويات سوف تكون الأولوية للمشروعات التي تظهر التزاما وإمكانية لتوسيع مجال عملياتها وإيجاد فرص العمل. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تستهدف بشكل خاص تلك المشروعات التي شاركت في برنامج تمويل المشروعات الريفية الصغيرة والتي أصبحت الآن مشروعات صغيرة قادرة على البقاء.

باء – أهداف البرنامج ونطاقه

14 - يتمثل **الهدف الإنمائي** للبرنامج في *الحد من الفقر الريفي من خلال زيادة التنمية الاقتصادية، وإيجاد الوظائف، والدخول الريفية لـ 000 200 أسرة ريفية فقيرة*. ومما له أهمية كبرى في تحقيق هذا الهدف، وباعتبار ذلك **الهدف من**

[4] يمكن أن يختلف مستوى الأصول هنا اختلافا كبيرا تبعا لطبيعة المشروع؛ فالمشروع التجاري ستكون أصوله قليلة العدد بينما سيكون مستوى الأصول كبيرا في مخبز، أو ورشة نجارة، أو مشروع لصنع الملابس.

البرنامج، يتوقع برنامج النهوض بالمشروعات الريفية الصغيرة أن يرى *أعدادا متزايدة من المشروعات الريفية الصغيرة الجديدة والقائمة تتوسع وتعمل بطريقة مربحة ومستدامة.*

15 - ويتمثل الهدف المباشر لاختيار المقاطعات الريفية المستهدفة وتصميم برنامج الائتمان للأسر الفقيرة ومنظمي المشروعات في الحد من الفقر. وفي هذا الإطار الشامل، سوف يعمل البرنامج بطريقة تجارية. وعلى حين سيقدم الدعم للمشروعات الصغيرة جداً وليس المشروعات الصغيرة والمتوسطة وللخدمات المالية الصغيرة وليس لعمليات الائتمان رفيعة المستوى، فإنه سينفذ على أساس مبادئ مالية سليمة. وسيكون الجمع بين استهداف الفقر والتدخلات السليمة من الناحية التجارية هو مفتاح تحقيق الغايات سالفة الذكر.

16 - وتفرض الموارد المحدودة المتاحة لتنمية المشروعات الصغيرة أن تكون المنطقة التي يغطيها البرنامج محدودة هي الأخرى لضمان استخدام الموارد بطريقة فعالة والحصول على أثر يمكن قياسه. فالاتساع الزائد لنطاق استخدام الموارد يعني المخاطرة بتبديد جهود البرنامج ومن ثم تأثيره. ومن الضمانات الإضافية للنجاح الجمع بين خدمات تنمية الأعمال والحصول على التمويل.

17 - وخلافا للأموال المخصصة لتنمية المشروعات الصغيرة، فإن موارد البرنامج المتاحة للخدمات المالية الصغيرة لا تفرض حدودا معينة. ومع ذلك، قد تقيد حالة التخلف النسبي لسوق المال في معظم المقاطعات المستهدفة استخدام هذه الموارد. وثمة حاجة إلى تغطية قطرية أوسع نطاقا لاستخدام موارد البرنامج بأكثر الطرق فعالية. وبالتالي، سوف تنفذ أنشطة الخدمات المالية الصغيرة على الصعيد القطري، باستثناء منطقة العاصمة الوطنية وسيبو.

جيم – العناصر

18 - يشمل برنامج السنوات السبع ثلاثة مكونات رئيسية للاستثمار هي: (i) تقديم الائتمان والدعم لمشروعات صغيرة؛ (ii) تشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة؛ (iii) تنسيق البرنامج والسياسات. وفيما يلي وصف موجز لهذه المكونات.

تقديم الائتمان والدعم للمشروعات الصغيرة

19 - الغاية من هذا المكون زيادة حجم التمويل المتاح للمشروعات الصغيرة. ولتحقيق ذلك، سوف يقوم البرنامج بتعزيز القدرة المؤسسية لمؤسسة ضمان وتمويل الأعمال الصغيرة وزيادة مواردها. وتشمل مبادئ التشغيل الأساسية لهذا المكون ما يلي: تقديم قروض بالجملة لمؤسسات الخدمات المالية الصغيرة المعتمدة؛ وأسعار السوق؛ وسقف إقراض للمقترض النهائي قيمته 000 150 بيزو فلبيني؛ وتغطية على الصعيد القطري، تركز على المناطق الريفية؛ والدعم المؤسسي لمؤسسات الخدمات المالية الصغيرة. ويتضمن هذا المكون ثلاثة عناصر، على النحو المبين أدناه.

20 - **مرفق ائتمان المشروعات الصغيرة.** الهدف من مرفق الائتمان هو تكوين حافظة ذات قيمة مقننة لقروض الخدمات المالية الصغيرة تتكون على مدى سبع سنوات، وينتج عنها رصيد مستحق السداد مقرض للمشروعات الصغيرة قيمته حوالي 17.2 مليون دولار أمريكي. وسيتيح المرفق لمؤسسات الخدمات المالية الصغيرة الحصول على ثلاثة قروض في المتوسط كل سنة (أجل كل منها من سنتين إلى ثلاث سنوات)، مع زيادة متوسط المبلغ المنصرف

لكل قرض على مدى فترة البرنامج ليصل إلى 4.5 مليون بيزو فلبيني. وسيسمح لجميع أنواع المؤسسات التي تتعامل في الخدمات المالية الصغيرة بالمشاركة في البرنامج باعتبارها قنوات للإقراض للمشروعات الصغيرة، بما في ذلك المصارف الريفية، والتعاونيات الائتمانية والمنظمات غير الحكومية التي تمنح القروض. ولن يستبعد الإقراض من خلال مقدمي الخدمات المالية الصغيرة للمؤسسات، من قبيل شركة الائتمان والتمويل الشعبية. وسيقتصر المقترضون النهائيون على المشروعات الصغيرة العاملة في المناطق الريفية. وستقرر مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة المؤهلة الجهات التي يمكن أن تحصل على الائتمان وتقوم بتطبيق منهجياتها في الإقراض.

21 - **التعزيز المؤسسي لجهات تقديم الخدمات المالية الصغيرة.** سوف تتاح القروض والمنح المخصصة للتعزيز المؤسسي لمؤسسات الخدمات المالية الصغيرة للجهات التالية: (i) مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة التي تحصل على أموال الائتمان التابعة للبرنامج للعمل في المقاطعات الـــ 19 المستهدفة التي يغطيها البرنامج؛ (ii) مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة العاملة مع مؤسسة ضمان وتمويل الأعمال الصغيرة في جميع أنحاء القطر كقنوات لتقديم القروض المالية الصغيرة؛ (iii) المؤسسات الموجودة في المقاطعات المستهدفة ولكنها لا تحصل على أموال في إطار البرنامج. وسيأتي الدعم في ثلاث صور. *فتقييم احتياجات بناء القدرات* الذي تنفذه جهات استشارية لها خبرة سابقة في مجال الخدمات المالية الصغيرة، سوف يساعد مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة على تعيين الدعم الأمثل المطلوب والطريقة التي يقدم بها، وسوف يمول جزء منه من أموال المنح (70%) ويمول الجزء الباقي من مساهمات مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة ذاتها (30%). وسوف تتاح القروض والمنح المخصصة للتدريب وتطوير النظم في صورة قروض مؤسسية، تدعمها منح مماثلة في قيمتها لمؤسسات الخدمات المالية الصغيرة العاملة في المناطق الريفية. وسوف تغطي التدريب، والأعمال الاستشارية، والمعدات المكتبية. *والقروض والمنح المخصصة لتوسيع مدى وصول البرنامج*، المتاحة في إطار ترتيبات مشابهة للترتيبات سالفة الذكر، وسوف تستخدم لدعم فتح نوافذ جديدة للخدمات المالية الصغيرة داخل المقاطعات الـــ 19.

22 - **تعزيز قدرة مؤسسة ضمان وتمويل الأعمال الصغيرة على تقديم الخدمات المالية الصغيرة.** سوف يتم إنشاء مكتب منفصل لنائب رئيس مؤسسة ضمان وتمويل الأعمال الصغيرة داخل المؤسسة لتجهيز الخدمات المالية الصغيرة التي تقدم بالجملة. وسوف تقوم مؤسسة ضمان وتمويل الأعمال الصغيرة بتمويل تكلفة إنشاء وتشغيل هذه المجموعة الجديدة للخدمات المالية الصغيرة. وسيكون بمقدور المجموعة تقييم قدرة مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة المطلوب دعمها، ورصد استخدام أموال البرنامج؛ وصرف، وتحصيل، وإعادة إقراض الموارد الإنمائية بطريقة مربحة. وبنهاية السنة الثالثة، يتوقع أن يحقق تشغيل الخدمات المالية الصغيرة التي تقدم بالجملة في مؤسسة ضمان وتمويل الأعمال الصغيرة ربحا ويصبح جزءا من الإنفاق المعتاد على المشروعات في مؤسسة ضمان وتمويل الأعمال الصغيرة.

تشجيع المشروعات الصغيرة وتنميتها

23 - الغاية من هذا المكون هي *تقديم خدمات لتنمية الأعمال للمشروعات الريفية الصغيرة تستجيب للطلب، وتتسم بفعالية التكلفة، والكفاءة*. وسوف يساعد هذا العنصر إدارة التجارة والصناعة في تنسيق وتيسير توفير خدمات تنمية الأعمال عن طريق القطاع الخاص، أو المنظمات غير الحكومية، أو الوكالات الحكومية (بما فيها مكتب إدارة التجارة والصناعة) للمشروعات الصغيرة القائمة والمتوقعة في المناطق الريفية. وسوف يخصص قرابة ثلاثة أرباع موارد هذا

المكون للـــ 19 مقاطعة المستهدفة مع تخصيص الباقي لمناطق ريفية أخرى بالاتفاق مع مرفق ائتمان البرنامج. وسيعمل البرنامج مع جميع أنواع المشروعات الصغيرة، غير أنه سينحاز للمشروعات الجديدة التي لا يتوفر لديها سوى الحد الأدنى وللمشروعات التي تطورت إلى أعمال تجارية مستقرة نسبيا وترغب في التوسع. ويتضمن هذا المكون أربعة عناصر يرد وصفها فيما يلي:

24 - **التخطيط للأنشطة التي تتم في المقاطعات ومتابعتها.** سوف يقوم برنامج النهوض بالمشروعات الريفية الصغيرة، في كل مقاطعة من المقاطعات الـــ 19 المستهدفة بعملية تستهدف التعرف على حجم الإمكانيات الموجودة لتنمية المشروعات الصغيرة، ونوع ودرجة الدعم المطلوب. والمتصور أن يتم ذلك من خلال عملية ثلاثية المراحل: التقييم المبدئي وخطة العمل مع عمليتي متابعة للتقييم/تعديل للخطة. وسوف تحدد العملية المبدئية نوع ومستوى الدعم الذي ستحصل عليه كل مقاطعة. وهكذا سيكون بمقدور البرنامج أن يستجيب بطريقة دينامية ومرنة للفرص القائمة في كل مقاطعة. وسوف تشمل العملية تفاعلا مع مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة العاملة في المقاطعات، والتعرف على أنشطتها الراهنة والمقترحة، وإمكانية تطبيق هذه الأنشطة على المشروعات الصغيرة المقترحة واستخدامها لدعم تلك المشروعات. وسوف تحدد النتائج برنامج المشروعات الصغيرة التابع لبرنامج النهوض بالمشروعات الريفية الصغيرة في كل مقاطعة وتوجد مركزا لتنسيق أنشطة الخدمات المالية الصغيرة المتصلة به.

25 - **مرفق خدمات تنمية الأعمال.** سينشأ مرفق تمويل مرن لربط الموارد بإمكانية تنمية المشروعات والتعاقد بعد ذلك مع الموردين المناسبين لخدمات تنمية الأعمال. وسوف يتبع هذا المرفق قواعد ومعايير صارمة للحصول على الأموال واستخدامها، ويستخدم نظام رصد نشط للأداء/التأثير وسوف تديره وحدة إدارة البرنامج. وسيخصص للمرفق اعتماد بمبلغ 2.9 مليون دولار أمريكي يستخدم في تمويل مجموعة من خدمات تنمية الأعمال تشمل: (i) التدريب على الأعمال/ المشروعات؛ (ii) تطوير المنتجات؛ (iii) دعم روابط السوق. وسوف يتم التعاقد على أداء هذه الخدمات عن طريق القطاع الخاص، أو المنظمات غير الحكومية أو الوكالات الحكومية.

26 - **زيادة مدى وصول مراكز المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليصل إلى المشروعات الصغيرة.** يركز هذا المكون على تطوير مدى وصول مراكز المشروعات الصغيرة والمتوسطة التابعة لإدارة التجارة والصناعة في الـــ 19 مقاطعة المستهدفة لزيادة فعاليتها في دعم المشروعات الصغيرة. وسيشمل التمويل ميزانية لزيادة مدى الوصول وتوفير معدات وسائط الإعلام مع التركيز بشكل خاص على "المعدات المتنقلة" التي يمكن استخدامها في الميدان وفي المراكز على السواء.

27 - **دعم خدمة تنمية الأعمال على المستوى القطري.** سوف تطبق أنواع معينة من الدعم المقدم للمشروعات الصغيرة على مجموعة متنوعة من المشروعات في عدد من المقاطعات. وأكثر الطرائق فعالية من حيث التكلفة للعناية بتقديم هذا الدعم هي أن تتولى مسؤوليته وكالة قطرية. ويتوقع أن يشمل هذا الدعم تشجيع التجارة الذي يركز على المشروعات الصغيرة، والمعارض التجارية، ومنتديات أصحاب المصلحة القطرية وعمليات البحوث والتطوير المتعلقة بمنتجات معينة. وسوف يتضمن الدعم مرفق تمويل مرن يشبه مرفق خدمات تنمية الأعمال، وسوف يعمل هو الآخر على أساس تعاقدي.

تنسيق البرنامج والسياسات

28 - الغرض من هذا المكون هي إيجاد *برنامج جيد الإدارة يعمل في بيئة سياساتية/ تنظيمية إيجابية من أجل المشروعات الصغيرة*. وسوف يتحقق ذلك من خلال إيجاد قدرة فعالة لإدارة البرنامج في مانيللا والمقاطعات المستهدفة. ويشمل هذا المكون تمويل ثلاثة أنشطة: تنسيق البرنامج؛ وتنسيق الاستجابة السياساتية؛ والرصد والتقييم.

29 - **تنسيق البرنامج.** سوف تكلف وحدة صغيرة لإدارة البرنامج، تنشأ في مقر مركز تكنولوجيا الصناعات الصغيرة التابع لإدارة التجارة والصناعة بتيسير عمليات الإدارة والتنسيق اليومية لجميع أنشطة البرنامج. وسوف تضم وحدة إدارة البرنامج الوظائف الرئيسية التالية التي يتم التعاقد عليها: مدير للبرنامج، وأخصائي مشروعات صغيرة، وأخصائي رصد وتقييم، وموظف مالية/ حسابات. وبالإضافة إلى موظفي وحدة إدارة البرنامج، سوف يقوم البرنامج بتدبير الأموال اللازمة لتعيين اثنين من موظفي إدارة التجارة والصناعة كموظفين في البرنامج في كل مقاطعة من المقاطعات الـ 19 المستهدفة، يعمل أحدهما على أساس العمل كل الوقت، والآخر على أساس العمل لبعض الوقت.

30 - **تنسيق الاستجابة السياساتية.** بالإضافة إلى مسؤولياتها عن إدارة البرنامج وتنسيقه، سوف تكلف وحدة إدارة البرنامج بتيسير قيام حوار وتحليل السياسات المعنية بالبرنامج. وسوف يكون التركيز في هذا الحوار والتحليل على القيود والفرص السياساتية والتنظيمية التي تواجه منظمي المشروعات الصغيرة، وغيرها من مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة المشاركة والجهات التي تقوم بدور الوساطة المالية، وموردي خدمات تنمية الأعمال، ووحدات الحكم المحلي، والوكالات الحكومية المشاركة الأخرى. ودعما لوحدة إدارة البرنامج في هذه الأنشطة، سوف يستعين البرنامج بخدمات مستشار سياسات رفيع المستوى ذي خبرة في تنمية المشروعات والخدمات المالية الصغيرة.

31 - **الرصد والتقييم.** سوف يشمل دعم الرصد والتقييم تمويل ما يلي: (i) مسوح خط الأساس؛ (ii) رصد وتقييم أداء البرنامج، والعمليات والأثر؛ (iii) استعراضات منتصف المدة وانتهاء البرنامج.

دال – التكاليف والتمويل

32 - **التكاليف.** تقدر التكلفة الإجمالية للبرنامج بمبلغ 27.5 مليون دولار أمريكي بتكلفة أساسية قيمتها 26.9 مليون دولار أمريكي (الجدول 1). ويخصص نحو 76% من التكاليف لمرفق الائتمان، بينما يمثل دعم خدمات التنمية 14 في المائة. ولم تدرج عمليات سداد القروض والمبالغ المخصصة لدفع قيمة خدمات تنمية الأعمال التي يتحملها منظمو المشروعات الصغيرة كتدفقات راجعة في التكاليف، وهكذا فإن المبالغ التي ستمول فعليا ستكون أكبر من المبالغ المشار إليها.

33 - **التمويل.** سوف يتم تمويل البرنامج عن طريق قرض من الصندوق بمبلغ 21.2 مليون دولار أمريكي ومنح بمبلغ 1.4 مليون دولار أمريكي، تمثل 82% من تكاليف البرنامج (الجدول 2). وسوف يستخدم 81% من القرض لتمويل مرفق الائتمان. وستخدم منح الصندوق لدعم بناء قدرات أصحاب المصلحة (انظر الفقرات 21 و 24–25 و 27 و 29–31)، وسوف يمول مبلغ 000 500 دولار أمريكي عن طريق مخصصات النافذة القطرية لبرنامج المنح لعام 2005. وسيعرض المبلغ المتبقي على المجلس التنفيذي للنظر فيه في السنوات القادمة وفقا لخطة التمويل، رهنا بتحقيق

البرنامج لأهداف الأداء المتفق عليها. وسوف تقوم مؤسسة ضمان وتمويل الأعمال الصغيرة بتمويل 2.1 مليون دولار أمريكي، ومؤسسات الخدمات المالية الصغيرة المشاركة بتمويل 2.1 مليون دولار أمريكي أخرى. وسوف تستخدم هذه المبالغ لتمويل مؤسسة ضمان وتمويل الأعمال الصغيرة ومؤسسات الخدمات المالية الصغيرة بتقديم الائتمانات وتقديم قروض/منح نظيرة من مؤسسات تمويل الأعمال الصغيرة من خلال إنشاء مجموعة الخدمات المالية الصغيرة تتبع نائب رئيس الجمهورية. ويقتصر إسهام الحكومة على تمويل رواتب الموظفين وبعض عمليات البرنامج، بما في ذلك الرسوم والضرائب المتصلة به.

الجدول 1: مجمل تكاليف البرنامج[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العنصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من مجموع التكاليف الأساسية
ائتمان ودعم الخدمات المالية الصغيرة	19 488	2 307	21 795	11	81
النهوض وتنمية المشروعات الريفية الصغيرة	3 334	436	3 770	12	14
التنسيق البرنامجي والسياساتي	1 138	199	1 337	15	5
مجموع التكاليف الأساسية	**23 960**	**2 942**	**26 902**	**11**	**100**
الطوارئ المادية	54	17	71	24	-
الطوارئ السعرية	436	62	498	12	2
التكاليف الكلية للبرنامج	**24 451**	**3 020**	**27 471**	**11**	**102**

أ ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العنصر	الصندوق		منحة الصندوق[ب]		مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة		مؤسسة ضمان وتمويل الأعمال الصغيرة		الحكومة		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
ائتمان ودعم الخدمات المالية الصغيرة	17 248	79	411	2	2 098	10	2 126	10	-	-	21 882	80	2 324	18 387	1 172
النهوض وتنمية المشروعات الصغيرة	2 916	71	784	19	-	-	-	-	411	10	4 110	15	476	3 223	411
التنسيق البرنامجي والسياساتي	1 038	70	198	13	-	-	-	-	244	17	1 479	5	221	1 157	101
إجمالي الصرف	**21 201**	**77**	**1 392**	**5**	**2 098**	**8**	**2 126**	**8**	**655**	**2**	**27 471**	**100**	**3 021**	**22 767**	**1 684**

أ ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

ب من إجمالي المنحة، سوف يتم تمويل مبلغ 000 500 دولار أمريكي عن طريق برنامج منح الصندوق لعام 2005. وسوف يتم تخصيص المبلغ المتبقي من مخصصات البلدان اللاحقة، رهنا بتحقيق البرنامج لأهداف الأداء المتفق عليها.

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

34 - **التوريد.** سوف يتم توريد جميع السلع والخدمات وفقا للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتوريد في الصندوق. وستقع المسؤولية الكاملة عن التوريد على عاتق وحدة إدارة البرنامج ومكاتب إدارة التجارة والصناعة في المقاطعات الخاضعة لإشراف وحدة إدارة البرنامج. ويتولى التوريد من جانب مؤسسة ضمان وتمويل الأعمال الصغيرة أخصائيو التوريد التابعون لهذه المؤسسة. وسوف تعقد مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة المؤهلة للحصول على ائتمان في حدود مبلغ معين من البرنامج اتفاقية قرض فرعية مع مؤسسة ضمان وتمويل الأعمال الصغيرة. وسوف تقوم مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة بتدبير خدمات التعزيز المؤسسي الخاصة بها، بمساعدة وحدة إدارة البرنامج أو مؤسسة ضمان وتمويل الأعمال الصغيرة، وفقا لمقتضى الحال. وسوف يتم شراء الأصناف التي تمول من القروض الاستثمارية عن طريق أصحاب الأعمال أنفسهم عادة.

35 - نظرا لتنفيذ كثير من أنشطة البرنامج على نطاق محدود لتغطية مقاطعات أو بلديات فردية، فمن المتوقع أن تكون معظم الوكالات المنفذة محلية أو وكالات وشركات ومؤسسات خدمات مالية صغيرة ومنظمات غير حكومية على مستوى المقاطعات. لذا، سوف يتم منح جميع عقود المساعدة التقنية، أو الدراسات، أو حلقات العمل أو إقامة المعارض، أو خدمات تنمية الأعمال التي تعادل 000 20 دولار أمريكي أو أكثر عن طريق العطاءات التنافسية المحلية. أما عقود مقدمي الخدمات التي تتراوح قيمتها بين 000 10 و 000 20 دولار أمريكي، فسوف تمنح عن طريق الشراء على المستوى المحلي. وسوف تبرم عقود مقدمي الخدمات التي تقل قيمتها عن 000 10 دولار أمريكي بنظام الشراء المباشر.

36 - سوف يتم تجميع عقود توريد السلع على المستوى القطري. وسوف يتعين طرح عطاءات تنافسية قطرية بالنسبة للعقود التي تبلغ قيمتها 000 20 دولار أمريكي أو أكثر، كما يتعين استخدام طريقة الشراء المحلي للمشتريات التي تقل قيمتها عن 000 20 دولار أمريكي. وسوف يتم توريد نفقات التشغيل من قبل جميع الوكالات المنفذة للبرنامج عن طريق الشراء المباشر. ويتعين الحصول على الموافقة المسبقة للمؤسسة المتعاونة على جميع العقود التي تزيد قيمتها عن 000 100 دولار أمريكي (أو ما يعادلها). وسوف يتم تجميع التوريدات المرتبطة بالقروض والمنح المؤسسية لمؤسسات الخدمات المالية الصغيرة، أو التوريدات التي تقوم بها المشروعات الصغيرة المستفيدة من البرنامج، على المستوى القطري بقدر الإمكان ويتم توريدها عن طريق وحدة إدارة البرنامج باستخدام الإجراءات سالفة الذكر. وسوف يتم توريد الأصناف الصغيرة من قبل المشروعات الصغيرة باستخدام الائتمان ومواردها الخاصة عادة عن طريق الشراء من السوق المحلي.

37 - **الصرف.** يعكس التدفق المقترح للأموال هيكل الإدارة اللامركزي؛ وسوف تدار الأموال على مستوى المقاطعات أو عن طريق مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة وأصحاب المشروعات الصغيرة أنفسهم. وسوف تفتح ثلاثة حسابات خاصة في مصرف الفلبين المركزي هي: (i) *الحساب الخاص ألف* لجميع نفقات البرنامج التي يتم تمويلها من قرض الصندوق، باستثناء المدفوعات المباشرة ومرفق الائتمان؛ (ii) *الحساب الخاص باء* لجميع الأموال المخصصة للإقراض الخاضعة لمرفق ائتمان الخدمات المالية الصغيرة، و(iii) *الحساب المصرفي للمنح* لجميع نفقات البرنامج التي يتم

تمويلها من منحة الصندوق. وسوف يكون الممثل المعتمد للحكومة المكلف بالتوقيع على طلب السحب لأموال الصندوق مسؤولا أيضا عن إدارة الحساب ألف و الحساب المصرفي للمنحة بينما يدار الحساب باء عن طريق مؤسسة ضمان وتمويل الأعمال الصغيرة باستخدام إجراءاتها الداخلية الخاصة، والتي وافق عليها الصندوق. أما الإيداع المبدئي من الصندوق في: (i) الحساب الخاص ألف فسيكون مطابقا لمتوسط الصرف المتوقع نصف السنوي طوال مدة البرنامج، والذي يقدر بـ 000 400 دولار أمريكي؛ (ii) الحساب الخاص باء، فسيكون مطابقا لمتوسط الاحتياجات السنوية المتوقعة طوال مدة عمل البرنامج والذي يقدر بمبلغ 2.5 مليون دولار أمريكي، و(iii) الحساب المصرفي للمنح وسيكون مطابقا لمتوسط الصرف السنوي، الذي يقدر بمبلغ 000 200 دولار أمريكي. وقد تطلب المدفوعات المباشرة للموردين من الصندوق لجميع العقود التي تزيد قيمتها عن 000 10 دولار أمريكي.

38 - **الحسابات ومراجعة الحسابات.** سوف تخضع حسابات البرنامج لمراجعة سنوية مستقلة وفقا للإجراءات الحكومية التي وافق عليها الصندوق. وسوف يقوم المراجع بفحص حسابات البرنامج الموحدة والبيانات المقدمة من الوكالات المنفذة. وسوف يصادق المراجعون على الحسابات، بما في ذلك إبداء رأي خاص بشأن الحسابات الخاصة. وسوف يغطي ذلك كل عمليات السحب من هذه الحسابات بما في ذلك تلك القائمة على بيانات الصرف. وترسل تقارير المراجعة المصدق عليها إلى الصندوق في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من انتهاء السنة المالية.

واو – التنظيم والإدارة

39 - **المسؤولية المؤسسية.** سوف تضطلع إدارة التجارة والصناعة بالمسؤولية الشاملة عن البرنامج، وسوف تقوم بدور الوكالة الرئيسية. وسوف تقوم بإسناد مسؤولية التنفيذ اليومي إلى مركز تكنولوجيا الصناعات الصغيرة، الذي سيكون مقرا لوحدة إدارة البرنامج. وسيعهد بمسؤولية إدارة عمليات البرنامج المعنية بمكون دعم وتنمية المشروعات الصغيرة إلى مكاتب إدارة التجارة والصناعة في المقاطعات في الـ 19 مقاطعة المستهدفة، وذلك تحت إشراف وحدة إدارة البرنامج. وسوف تكون مؤسسة ضمان وتمويل الأعمال الصغيرة مسؤولة عن إدارة مكون تقديم الائتمان والدعم للخدمات المالية الصغيرة في البرنامج، وتتولى اللجنة الوطنية لمكافحة الفقر مسؤولية توجيه سياسات البرنامج وخططه لصلتها بالحد من الفقر.

40 - **الإجراءات التنظيمية.** سوف تتولى الإشراف العام لجنة توجيهية تابعة لبرنامج النهوض بالمشروعات الريفية الصغيرة تضم الأمناء/ الأمناء المساعدين بإدارة التجارة والصناعة واللجنة الوطنية لمكافحة الفقر، ورئيس مؤسسة ضمان وتمويل الأعمال الصغيرة، ورئيس اتحاد بلديات الفلبين. ويوفر فريق المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإدارة التجارة والصناعة، الذي ينسق الأنشطة المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إدارة التجارة والصناعة ومؤسسة ضمان وتمويل الأعمال الصغيرة، الإطار المؤسسي الذي سيعمل البرنامج من خلاله. وسيتولى *مجلس مؤسسة ضمان وتمويل الأعمال الصغيرة* المكون من تسعة أفراد – ويتألف من متخصصين في القطاع المالي – الإشراف على عمليات الخدمات المالية الصغيرة في البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يتم تشكيل *فريق للتنسيق بين المانحين* يجمع بين الجهات المانحة المهتمة التي تشترك في عملية تنمية المشروعات الصغيرة والخدمات المالية الصغيرة وتلتزم بها. وتشمل هذه الجهات: مصرف التنمية الآسيوي، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والوكالة الألمانية للتعاون الفني، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

41 - **إدارة البرنامج**. سوف تتولى وحدة إدارة البرنامج، التي تعمل جنبا إلى جنب مع موظفي مركز تكنولوجيا الصناعات الصغيرة، المسؤولية الشاملة عن إدارة البرنامج. ويشمل ذلك الإدارة الفعلية المشتركة لمكون المشروعات الصغيرة مع موظفي البرنامج في كل مقاطعة من المقاطعات الـ 19 المستهدفة. كما ستقوم بتسهيل مبادرات الاستجابة السياساتية وتلبية احتياجات الرصد والإبلاغ في البرنامج. وفيما يتعلق بمكون الخدمات المالية الصغيرة، ستكون إدارة مؤسسة ضمان وتمويل الأعمال الصغيرة مسؤولة بشكل مباشر عن التنفيذ، وستقوم، من خلال مجموعة الخدمات المالية الصغيرة المشكّلة حديثا، بأعمال الإدارة اليومية لمرفق ائتمان المشروعات الصغيرة، ومبادرتي الخدمات المالية الصغيرة الأخريين. وسوف ينفذ الجانب الأكبر من البرنامج من خلال وسطاء. فيتم مثلا تقديم الائتمان عن طريق مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة، والتعاقد على دعم المشروعات الصغيرة عن طريق موردين ذوي خبرة في مجال خدمات تنمية الأعمال، كمشغلي القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، وأساتذة الجامعات، والخبراء الحكوميين.

زاي – المبررات الاقتصادية

42 - سوف يكون للوظائف التي تنشأ نتيجة لتوسع/نمو المشروعات الصغيرة القائمة وتكوين مشروعات جديدة أثر اقتصادي بالغ في المناطق الريفية بالبلد، سواء على الأسر المشتركة في هذه المشروعات أو على اقتصاد هذه المناطق. ويقدر عدد الأسر الريفية الفقيرة التي ستستفيد بصورة مباشرة بنحو 000 200 أسرة. ومن المرجح أن يرتفع هذا الرقم عندما يبدأ تدفق الأموال العائدة من الائتمان ومدفوعات خدمات تنمية الأعمال. وسوف يكون للبرنامج أثر مالي إيجابي. وبعد خفض المكاسب المالية الناتجة عن التدخل المالي، بسعر سندات الخزانة الذي يقدر بنحو 8%، سيكون صافي قيمتها الحالية 166 مليون بيزو فلبيني. وستحقق ضريبة الإيصالات الإجمالية على قروض البرنامج والضرائب على مشتريات البرنامج صافي قيمة إضافية تبلغ 104 ملايين بيزو فلبيني. وبالإضافة إلى ذلك، ستتحقق مكاسب مالية غير مباشرة ناتجة عن الضرائب اللاحقة على الأرباح، والتوظيف، والمبيعات. ويشير التقدير التقريبي لهذه الأرباح إلى أنها ستحقق مكاسب مالية أخرى تبلغ قيمتها الصافية 600 مليون بيزو فلبيني. وبشكل عام، يقدر إجمالي القيمة الصافية للمكاسب المالية المباشرة وغير المباشرة بمبلغ 870 مليون بيزو فلبيني.

حاء – المخاطر

43 - هناك أربعة مخاطر محتملة قد يكون لها أثر سلبي على البرنامج. أولا، قد لا يوجد طلب كاف على قروض الخدمات المالية الصغيرة يبرر خط الائتمان. *ولكن هذا الخطر بعيد الحدوث نظرا للنمو الحالي في قروض الخدمات المالية الصغيرة والاهتمام الشديد الذي تبديه مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة بمرفق ائتمان البرنامج*. ثانيا، قد لا تتمكن مؤسسة ضمان وتمويل الأعمال الصغيرة من تنمية قدرتها على إدارة برنامج كبير للخدمات المالية الصغيرة. *ومؤسسة ضمان وتمويل الأعمال الصغيرة جدا ملتزمة بقوة بتنمية عملية إقراض الخدمات المالية الصغيرة؛ وقد حققت نجاحا في عمليتها الحالية المتعلقة بالخدمات المالية الصغيرة (وإن كان نجاحا محدودا حتى الآن) كما أنها تملك قاعدة مالية وقانونية سليمة*. ثالثا، قد تكون إمكانية تنمية المشروعات الصغيرة في المقاطعات الـ 19 المستهدفة محدودة ولا ينتج عنها إلا أثر بالغ الضآلة مقارنة بالجهود المبذولة. *وللحد من هذا الخطر سوف يخصص البرنامج مزيدا من الموارد للمقاطعات التي تتمتع بأعلى الإمكانيات*. رابعا، إن وضع البرنامج تحت إشراف وكالة صغيرة مستقلة كمركز تكنولوجيا الصناعات الصغيرة يمكن أن يقلل من شأنه مؤسسيا. *ومركز تكنولوجيا الصناعات الصغيرة يركز بكفاءة*

على المشروعات الصغيرة، وقد أظهر مرونة وابتكارا في الوفاء بولايته. وهو، بصفته جزءا من مجموعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التابعة لإدارة التجارة والصناعة، يشترك بشكل مباشر في صنع القرارات المتعلقة بتنمية المشروعات الصغيرة جداً والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

طاء – الأثر البيئي

44 - سوف يؤدي تشجيع المشروعات من خلال مرفق ائتمان البرنامج والدعم الفني إلى جذب الأشخاص الذين يعملون في المزارع الواسعة ويؤدي إلى تنويع مصادر دخل الأسر الريفية، فيقلل بذلك من اعتماد الأسر على إنتاج المحاصيل، وتربية المواشي، وصيد الأسماك. وسوف يخفف هذا من الضغط الواقع على الأراضي الزراعية ويقلل من الأثر البيئي السلبي المحتمل الذي قد تحدثه هذه الأنشطة في المناطق التي تعاني من هشاشة النظم. ونظرا لأن الآثار الإيجابية للبرنامج على البيئة قد تكون أكثر من آثاره السلبية، فقد صنف في الفئة 'باء'. وللتخفيف من أي آثار سلبية محتملة، سوف ينظم البرنامج حلقات عمل ودورات تدريب سنوية على الممارسات السليمة بيئيا ويساعد مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة وموردي خدمات تنمية الأعمال على إدراج الأثر البيئي في عملية اختيار معايير تقديم القروض أو خدمات تنمية الأعمال للمشروعات الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك سيدرج الرصد البيئي كجزء من نظام معلومات الإدارة التابع للبرنامج.

ياء – السمات الابتكارية

45 - يرتكز البرنامج على موضوعات مشروع سابق هو مشروع تمويل المشروعات الريفية الصغيرة وعلى النجاح الذي حققه ذلك المشروع ويستخدم نهجا مجربة ثبتت صلاحيتها لتقديم الخدمات المالية الصغيرة ودعم المشروعات الصغيرة في الفلبين. ويتسم بالابتكار في جوانب صغيرة ولكنها مهمة. وهو يسعى للمطابقة بين أهداف الحد من الفقر ومبادئ تقديم الائتمان التجاري السليم والابتكار في تقديمه لخدمات تنمية الأعمال بتوجيه من الحكومة وإدارة من القطاع الخاص. كما أن المعاملة المرتبطة بالإمكانيات في عملية تخصيص الموارد بين الـ 19 مقاطعة المستهدفة تتسم بالابتكار، وبخاصة في ظروف الفلبين، وتوفر الإدارة للبرنامج بمرونة ملموسة. وعلاوة على ذلك، سوف يساعد نهج البرنامج القائم على الطلب في تقديم خدمات تنمية الأعمال لإدارة التجارة والصناعة على تغيير الاستراتيجية المؤسسية من استراتيجية تنفيذ مباشر، تستخدم فيها موظفيها ومواردها، إلى استراتيجية تركز بصفة أساسية على التيسير.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

46 - تشكل اتفاقية التمويل بين جمهورية الفلبين والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم المساعدة المالية المقترحة إلى الجهة المتلقية. ويرد رفق هذه الوثيقة موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل الموقع عليها بالحروف الأولى باعتباره الملحق.

47 - وجمهورية الفلبين مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

48 - وإني مقتنع بأن المساعدة المالية المقترحة تتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

49 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على المساعدة المالية المقترحة بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية الفلبين قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها أربعة عشر مليونا وخمسين ألف (14 050 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 15 أبريل/نيسان 2045، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

قرر أيضا: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية الفلبين منحة بعملات متنوعة تعادل قيمتها ثلاثمائة وأربعين ألف (340 000) وحدة حقوق سحب خاصة، وأن تخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل الموقع عليها بالحروف الأولى

(المتفق عليها في مانيلا، الفلبين، في 15 أبريل/نيسان 2005)

1 - ستقوم الحكومة، بغرض تنفيذ مرفق ائتمان المشروعات الصغيرة، بتحويل الأموال والموارد الأخرى المتاحة المبينة تفصيلا في برنامج العمل والميزانية السنوية إلى مؤسسة ضمان وتمويل الأعمال الصغيرة طبقا لاتفاقية القرض الفرعية المبرمة مع مؤسسة ضمان وتمويل الأعمال الصغيرة.

2 - اللجنة التوجيهية للبرنامج. ستقوم الحكومة بإنشاء اللجنة التوجيهية للبرنامج في غضون 90 يوما من تاريخ نفاذ المفعول.

3 - لجنة المنح. ستقوم الحكومة بإنشاء لجنة المنح في غضون 90 يوما من تاريخ نفاذ المفعول لاستعراض واعتماد جميع طلبات منح مؤسسات الخدمات المالية الصغيرة في إطار العنصر الفرعي للتعزيز المؤسسي لمؤسسات الخدمات المالية الصغيرة الذي يندرج تحت عنصر مرفق ائتمان المشروعات الصغيرة.

4 - الرصد. سوف تُستخدَم نظم الرصد والمعلومات الخاصة بالبرنامج لتحديد أثره، بما في ذلك: (i) المشروعات الصغيرة المشاركة من حيث توسيع تلك المشروعات وتشغيلها وربحيتها واستدامتها؛ (ii) بلوغ هدف البرنامج المتمثل على نطاق أوسع في الحد من الفقر الريفي عن طريق تعزيز التنمية الاقتصادية، وتوفير فرص العمل، وزيادة الدخل الريفي.

5 - الإعفاء من الضرائب. ستمنح الحكومة إعفاء ضريبيا لجميع واردات ومشتريات وتوريدات السلع والخدمات التي يمولها القرض والمنحة. وسوف تحتسب قيمة الإعفاءات لصالح التزامات الحكومة بتقديم أموال نظيرة إلى البرنامج.

6 - التأمين على العاملين في البرنامج. ستقوم الحكومة بالتأمين، وستكفل قيام مؤسسة ضمان وتمويل الأعمال الصغيرة بالتأمين، على الموظفين الرئيسيين في البرنامج ضد الحوادث والمخاطر الصحية إلى الحد الذي يتماشى مع الإجراءات المتبعة في الخدمة المدنية الوطنية.

7 - التركيز على التمايز بين الجنسين/التنفيذ. ستكفل الحكومة تحديد طرائق التنفيذ التي تراعي التمايز بين الجنسين والتزام الأطراف في البرنامج بتطبيق هذا المبدأ في أنشطتها. وسوف تكفل الحكومة تمثيل النساء المستفيدات على قدم المساواة مع الرجال وعلى الوجه الأكمل في جميع أنشطة البرنامج، وحصولهن على فوائد ملائمة من نواتج البرنامج.

8 - التركيز على التمايز بين الجنسين/تعيين الموظفين وإدارة البرنامج. ستُلتمس مشاركة النساء، على قدم المساواة مع الرجال، في وحدة إدارة البرنامج. وسوف يراعى التمايز بين الجنسين في اختيار وتعيين موظفي البرنامج الرئيسيين، وستعطى الأفضلية للمرشحات من النساء إذا تساوت جميع العناصر الأخرى.

الملحق

9 - وحُددت الشروط التالية كشروط مسبقة للصرف من أموال القرض و/أو المنحة:

(أ) لا يجوز السحب فيما يتصل بنفقات عنصر تقديم الائتمان والدعم للمشروعات الصغيرة إلا بعد: (i) موافقة الصندوق على اتفاقية القرض الفرعية المبرمة مع مؤسسة ضمان وتمويل الأعمال الصغيرة وتسليمه نسخة موقعة من الاتفاقية؛ (ii) قيام مؤسسة ضمان وتمويل الأعمال الصغيرة بإنشاء مجموعة الخدمات المالية الصغيرة وتعيين موظفيها على نحو يرتضيه الصندوق، وإعداد دليل برنامج الخدمات المالية الصغيرة وموافقة الصندوق عليه.

(ب) لا يجوز السحب فيما يتصل بنفقات عنصر تشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة إلا بعد قيام وكالة البرنامج الرئيسية بإعداد دليل برنامج المشروعات الصغيرة وموافقة الصندوق عليه.

10 - وحُددت الشروط التالية كشروط مسبقة لنفاذ مفعول اتفاقية التمويل:

(أ) أن تعين الحكومة مدير وحدة إدارة البرنامج، وأخصائي المشروعات الصغيرة، وأخصائي الرصد والتقييم، و/أو موظف المالية/الحسابات على نحو يرتضيه الصندوق؛

(ب) أن تفتح الحكومة، حسب الأصول، الحسابات الخاصة والحساب المصرفي الخاص بالمنحة وحساب البرنامج؛

(ج) أن تتيح الحكومة لوكالة البرنامج الرئيسية اعتمادا أوليا من مخصصات ميزانية الأموال النظيرة؛

(د) أن تُوقَّع اتفاقية التمويل حسب الأصول، وأن يكون التوقيع والأداء المتصلان بذلك من جانب الحكومة قد رُخص بهما وصُدق عليهما بواسطة جميع الإجراءات الإدارية والحكومية الضرورية؛

(ه) أن تسلم الحكومة إلى الصندوق رأياً قانونياً مساندا، يقبله الصندوق شكلا ومضمونا، صادراً عن المستشار القانوني للحكومة المرخص له إصدار ذلك الرأي.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

PHILIPPINES

Land area (km^2 thousand) 2002 1/	298
Total population (million) 2002 1/	79.94
Population density (people per km^2) 2002 1/	268
Local currency	Philippine Peso (PHP)

GNI per capita (USD) 2002 1/	1 030
GDP per capita growth (annual %) 2002 1/	2.3
Inflation, consumer prices (annual %) 2002 1/	3
Exchange rate: USD 1 =	PHP 56.3

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1996-2002 1/	2.2
Crude birth rate (per thousand people) 2002 1/	26
Crude death rate (per thousand people) 2002 1/	6
Infant mortality rate (per thousand live births) 2002 1/	28
Life expectancy at birth (years) 2002 1/	70
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a
Poor as % of total rural population 1/	n/a
Total labour force (million) 2002 1/	34.19
Female labour force as % of total 2002 1/	38
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2002 1/	112 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2002 1/	7 a/
Nutrition	
Daily calorie supply per capita	n/a
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2002 3/	30 a/
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2002 3/	28 a/
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2002 1/	3 a/
Physicians (per thousand people)	n/a
Population using improved water sources (%) 2002 3/	86 a/
Population with access to essential drugs (%)1999 3/	50-79
Population using adequate sanitation facilities (%) 2002 3/	83 a/
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2002 1/	8
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2002 1/	1 383 a/
Food production index (1989-91=100) 2002 1/	144
Cereal yield (kg per ha) 2002 1/	2 731
Land Use	
Arable land as % of land area 2002 1/	19 a/
Forest area as % of total land area 2002 1/	19 a/
Irrigated land as % of cropland 2002 1/	15 a/

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2002 1/	77 954
Average annual rate of growth of GDP 1/	
1982-1992	1.6
1992-2002	3.8
Sectoral distribution of GDP 2002 1/	
% agriculture	15
% industry	33
% manufacturing	23
% services	52
Consumption 2002 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	12
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	69
Gross domestic savings (as % of GDP)	19
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2002 1/	36 265
Merchandise imports 2002 1/	35 229
Balance of merchandise trade	1 036
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2002 1/	3 603
after official transfers 2002 1/	4 197
Foreign direct investment, net 2002 1/	1 111
Government Finance	
Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 2002 1/	-4 a/
Total expenditure (% of GDP) 2002 1/	19 a/
Total external debt (USD million) 2002 1/	59 343
Present value of debt (as % of GNI) 2002 1/	77
Total debt service (% of exports of goods and services) 2002 1/	20
Lending interest rate (%) 2002 1/	9
Deposit interest rate (%) 2002 1/	5

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* CD ROM 2004
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2000
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2004

PREVIOUS IFAD FINANCING IN THE PHILIPPINES

Project Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Loan/Grant Acronym	Denominated Currency	Approved Loan/Grant Amount	Disbursement (as % of approved amount)
Magat River Multipurpose Project Stage II (Irrigation)	World Bank: IBRD	World Bank: IBRD	I	12 Dec 78	25 Apr 79	30 Jun 85	L - I - 8 - PHI	USD	10 000 000	100%
Smallholder Livestock Development Project	AsDB	AsDB	I	17 Dec 81	01 Oct 82	30 Sep 89	L - I - 84 - PH	SDR	7 100 000	33%
Communal Irrigation Development Project	World Bank: IBRD	World Bank: IBRD	I	15 Sep 82	29 Mar 83	30 Jun 91	L - I - 108 - PH	SDR	10 800 000	64%
Highland Agriculture Development Project	AsDB	AsDB	I	03 Dec 86	21 Aug 87	31 Dec 93	L - I - 196 - PH	SDR	3 900 000	78%
Visayas Communal Irrigation and Participatory Project	IFAD	UNOPS	I	14 Apr 92	25 Aug 92	31 Dec 99	L - I - 302 - PH	SDR	11 000 000	89%
Cordillera Highland Agricultural Resource Management Project	AsDB	AsDB	HC	06 Dec 95	04 Dec 96	30 Sep 05	L - I - 397 - PH	SDR	6 150 000	64%
Rural Micro-Enterprise Finance Project	IFAD	AsDB	HC	18 Apr 96	04 Dec 96	31 Dec 02	L - I - 416 - PH	SDR	10 150 000	97%
Western Mindanao Community Initiatives Project	IFAD	UNOPS	HC	23 Apr 98	25 Mar 99	31 Dec 05	L - I - 474 - PH	SDR	11 000 000	40%
Northern Mindanao Community Initiatives and Resource Management Project	IFAD	UNOPS	HC	06 Dec 01	01 Apr 03	31 Dec 09	L - I - 577 - PH	SDR	11 600 000	98%

LOGICAL FRAMEWORK

Results	**TARGET INDICATORS[a]**	**MONITORING MECHANISMS AND SOURCES**	**ASSUMPTIONS**
Development Goal **Rural poverty reduction through increased economic development, job creation, and rural incomes for 200 000 poor rural households**	▪ Increase in social and productive assets of rural households in target provinces and also in other provinces in areas where programme-supported micro-enterprises are operating ▪ Increase of employment in areas where programme-supported micro-enterprises are operating	▪ Sample household surveys (baseline, mid-term, end of project) ▪ Participatory impact monitoring to complement household surveys ▪ DTI provincial employment statistics ▪ Analysis of relevant government statistics	
Programme Objective **Increased numbers of new and existing rural micro-enterprises operating profitably and sustainably**	▪ Portion of participating micro-enterprises that have increased business and employment and are still in business at the end of the programme ▪ Net increase in income and employment in participating micro-enterprises	▪ PMU progress reports ▪ DTI provincial statistics ▪ Sample survey of micro-enterprises that have received loans for BDS from RuMEPP	▪ Government regulations and policies and political climate in general facilitate continued growth and stability of the financial and micro-enterprise sectors
Outcomes	**TARGET INDICATORS**	**MONITORING MECHANISMS AND SOURCES**	**ASSUMPTIONS**
1. SBGFC and MFIs better able to provide financial services to micro-enterprises	▪ SBGFC's Microfinance Group operating profitably ▪ At least 50 MFIs are accredited with SBGFC ▪ At least 40 MFIs have undergone CBNA ▪ Participating MFIs have improved their operational effectiveness (PESO ratings increase over time) ▪ X% of participating MFIs are operating profitably at the end of the programme	▪ Profit/loss statement of SBGFC's microfinance Unit ▪ Number of accredited MFIs ▪ Number of MFIs which have received CBNA ▪ PESO ratings of accredited MFIs increase ▪ Financial reports from participating MFIs to SBGFC *All from SBGFC management records.*	▪ The finance provided by MFIs from programme funds is used for establishing new micro-enterprises or expanding existing ones ▪ MFIs' demand wholesale funds from SBGFC for microfinance lending continue to be actively involved in microfinance lending ▪ SBGFC's management continues to see microfinance as a priority sector

[a] Where appropriate, indicators will be disaggregated by gender.

2. Participating micro-enterprises are better managed and are providing goods and services that the market readily absorbs	▪ Profitability of micro-enterprises that received programme BDS and other programme assistance increased by X% ▪ Proportion of micro-enterprises closing operations or going bankrupt in target provinces is reduced by X%	▪ Business plans of sample of participating micro-enterprises ▪ Financial statements of sample of participating micro-enterprises ▪ DTI provincial statistics on enterprises	▪ Entrepreneurs receiving programme BDS are able to access sufficient financing (equity and credit) to enable them to expand existing businesses or start a new ones ▪ Microfinance institutions are physically accessible to entrepreneurs in programme target areas
3. Programme is well managed	▪ Programme physical and financial targets are being met	▪ Supervision reports of Cooperating Institution	▪ DTI/CITC and SBGFC provide a conducive environment to facilitate effective management of the programme
Outputs	**TARGET INDICATORS**	**MONITORING MECHANISMS AND SOURCES**	**ASSUMPTIONS**
Component 1. Microfinance Credit and Support – Outputs			
1.1 Additional wholesale financial resources are channelled to MFIs	▪ Outstanding Portfolio of SBGFC to MFIs is USD 17 million by PY7 and other wholesale borrowing by those MFIs has not been reduced	▪ SBGFC records and accounts ▪ Balance sheet data from MFIs monitored by SBGFC	▪ Conducive policy climate for microfinance
1.2 Expanded MFIs micro-enterprise lending in target provinces	▪ Outstanding balance of programme-funded loans by MFIs in target provinces is USD 10 million by end Programme Year 7 ▪ Total outstanding balance of MFI microfinance lending in target provinces is USD 15 million by Programme Year 7	▪ Financial and loan portfolio records of MFIs provided to SBGFC	▪ There is sufficient viable demand from micro-enterprises within those provinces for funding ▪ MFIs stand by their agreement to provide SBGFC with records required
1.3 A viable microfinance wholesale capacity has been established in SBGFC	▪ SBGFC's microfinance operations are profitable	▪ SBGFC management accounts	▪ SBGFC is free to price its microfinance products at market rates in an environment where the other players are competitive and unsubsidised.

1.4 MFIs participating in the programme are well managed and operating more efficiently than before the programme	▪ MFIs receiving institutional support have improved profitability ▪ MFIs receiving institutional support have expanded operations in and into the programme's target provinces	▪ Participating MFI financial records and lending portfolios	▪ Interest by participating MFIs in receiving a combination of loan and grant financing for institutional strengthening and expansion of outreach
Component 2. Micro-Enterprise Promotion and Development – Outputs			
2.1 Micro-enterprises receiving effective and responsive business development services	▪ Proportion of those micro-entrepreneurs receiving programme BDS of those having requested support ▪ Proportion of micro-entrepreneurs satisfied with BDS provided by the programme	▪ Results of provincial needs assessment/action plans indicating demand for BDS and micro-entrepreneurs receiving programme BDS ▪ Participant response statements from BDS training sessions ▪ Participatory assessment of micro-enterprises that have participated in the programme	▪ DTI gives sufficient priority to the support and development of micro-enterprises ▪ Participating entrepreneurs continue to operate the enterprises for which they received BDS support from the programme ▪ Local markets for services and products from micro-enterprises continue to grow
2.2 Micro-enterprise products and services are responsive to market demand	▪ 80% of buyers of programme-supported micro-enterprise products (either for sale or further processing) and services state that they are receiving the type and quality of products/services that they need	▪ Sample survey of buyers of local and international micro-enterprise products and services	▪ Participating micro-enterprises produce the products in sufficient volume so that they are price competitive and attractive to higher level producers to used them as suppliers
2.3 DTI's SME Centres in target provinces more effectively facilitating services to micro-enterprises	▪ Incremental number of micro-enterprises receiving services/training by or facilitated by the DTI SME Centres in the target provinces as a percent of the micro-enterprises operating in each of the provinces	▪ DTI provincial statistics	▪ DTI SME Centres continue to receive budget support from government or become self-financing.

Component 3. Programme and Policy Coordination – Outputs			
2.1 PMU and provincial programme officers effectively implementing the programme	▪ AWPBs well prepared and available on time ▪ Programme funds are available to implementing agencies when required ▪ Linkage between micro-enterprise and microfinance components is effectively facilitated ▪ Projected results and impact being met on a timely basis ▪ Projected disbursement rate being achieved	▪ Records of SMED Groups and RuMEPP Steering Committee meetings and their comments/recommendations on the AWPBs, flow of funds and linkage between micro-enterprise and microfinance and adherence to MOUs between implementing partners ▪ Programme quarterly progress report and impact evaluations	▪ Motivated and professional local experts are available to staff the PMU ▪ Designated DTI officers in target provinces make sufficient time available to effectively carry out their programme responsibilities
2.2 Programme-related policy issues channelled into national micro-enterprise/ microfinance policy agenda	▪ Micro-enterprise and microfinance policies and regulations modified and improved	▪ Government enactment of new strategies for microfinance and micro-enterprise development and regulations enacted	▪ Technical assistance and other support available at the national level to analyse policy issues and assist government incorporate them into the national micro-enterprise and microfinance strategies and regulations

APPENDIX III

RURAL MICROENTERPRISE PROMOTION PROGRAMME

Explanatory Note on USD 200 000 IFAD Grant

Activities to be financed by IFAD Grant

As indicated in the President's Report (para 33) IFAD grants will support capacity- building of the stakeholders and an increased focus on policy development in:

- Microfinance institutions (para 21)
- Provincial action planning (para 24)
- Business development services facility (para 25)
- National business development services (para 27)
- Programme and policy coordination (paras 29-31).

Specific Areas of Support

The first application of the grant will be directed at building up the capacity of both micro-enterprises (through training and management support) and microfinance institutions (through development of their skills to manage microfinance portfolios and operations).

The second application will be directed at the programme's support for the development of micro-enterprise policies in the Philippines and will allow the programme to actively follow up policy issues that arise during programme implementation in the target provinces and to provide a focus on micro-enterprises in the national debate on enterprise policies through the provision of expert advice.

Expected Benefits

- Increased capacity and outreach of MFIs.
- Increased capacity of provincial officers, particularly in the poorer provinces, to provide adequate outreach services to ensure that existing and prospective micro-enterprises will readily participate in the programme.
- Increased capacity of microenterprises to address poverty.
- Improved policy and regularly environment for micro-finance.

APPENDIX III

ORGANIZATION AND MANAGEMENT

Institutional Responsibilities

1. The division of institutional responsibilities reflects the dual nature of the programme with two institutions having overall responsibility for programme implementation.

- *Department of Industry and Trade*. DTI will have overall responsibility for the programme and be the lead agency. It will delegate the day-to-day implementation responsibility to its Cottage Industry Technology Centre (CITC) within which the Programme Management Unit (PMU) will be housed. Responsibility for the Micro-Enterprise Promotion and Development component will be by the provincial offices of DTI in the 19 target provinces, under the supervision of the PMU. However, CITC will maintain contractual responsibility for the service providers that will be contracted to implement the programme's business development activities: training, product development and market linkage operations. Programme activities in the non-target provinces will be the direct responsibility of the PMU.
- *Small Business Guarantee and Finance Corporation*. SBGFC, sometimes referred to as SB Corporation, will be responsible for managing the programme's Microfinance Credit and Support component. Furthermore, an agreed memorandum of understanding (MOU) will be signed between SBGFC and DTI/CITC. Once the MOU has been signed and approved, SBGFC will have prudential responsibility for on-lending (wholesaling) programme's credit funds to certified participating MFIs. The MFIs will be responsible for retailing the credit funds to micro-enterprises using their own lending procedures and approval systems, but in line with agreed programme provisions relating to target clients and lending ceilings
- *National Anti-Poverty Commission*. NAPC will have responsibility for guiding the programme's policy and plans as they relate to poverty alleviation, in line with the government poverty alleviation agenda. It will also assist in facilitating coordination with other institutions involved with micro-enterprise and microfinance development and poverty alleviation.
- *Central Bank of the Philippines*. BSP's will maintain the programme's Special Accounts.
- *Other government agencies.* A range of other government agencies concerned with micro-enterprise development, including Department of Science and Technology (DOST), Technology and Livelihood Resource Centre (TLRC), Technology Education and Skills Development Authority (TESDA) and Departments of Labour and Employment (DOLE), Agriculture (DA), Environment and Natural Resources (DENR) and Interior and Local Government (DILG), will have a direct or indirect role to play in the implementation of the programme's micro-enterprise activities, either as service providers on a contractual/MOU basis or through coordination of their own programmes in rural areas that involve micro-enterprises.

Organizational Structure[6] and Relationships

2. The organizational arrangements for the programme come within the government's overall structure for promoting and steering development for MSME development. Within the framework of the BMBE Act and the recent SMED Plan, government has set up the SMED Council to oversee policy formulation and guide development in the sector and the SME Group within DTI to coordinate MSME activities in DTI and SBGFC. It is within this framework that the programme will be implemented.

[6] See also Chart 1

Chart 1 – Programme Organizational Arrangements

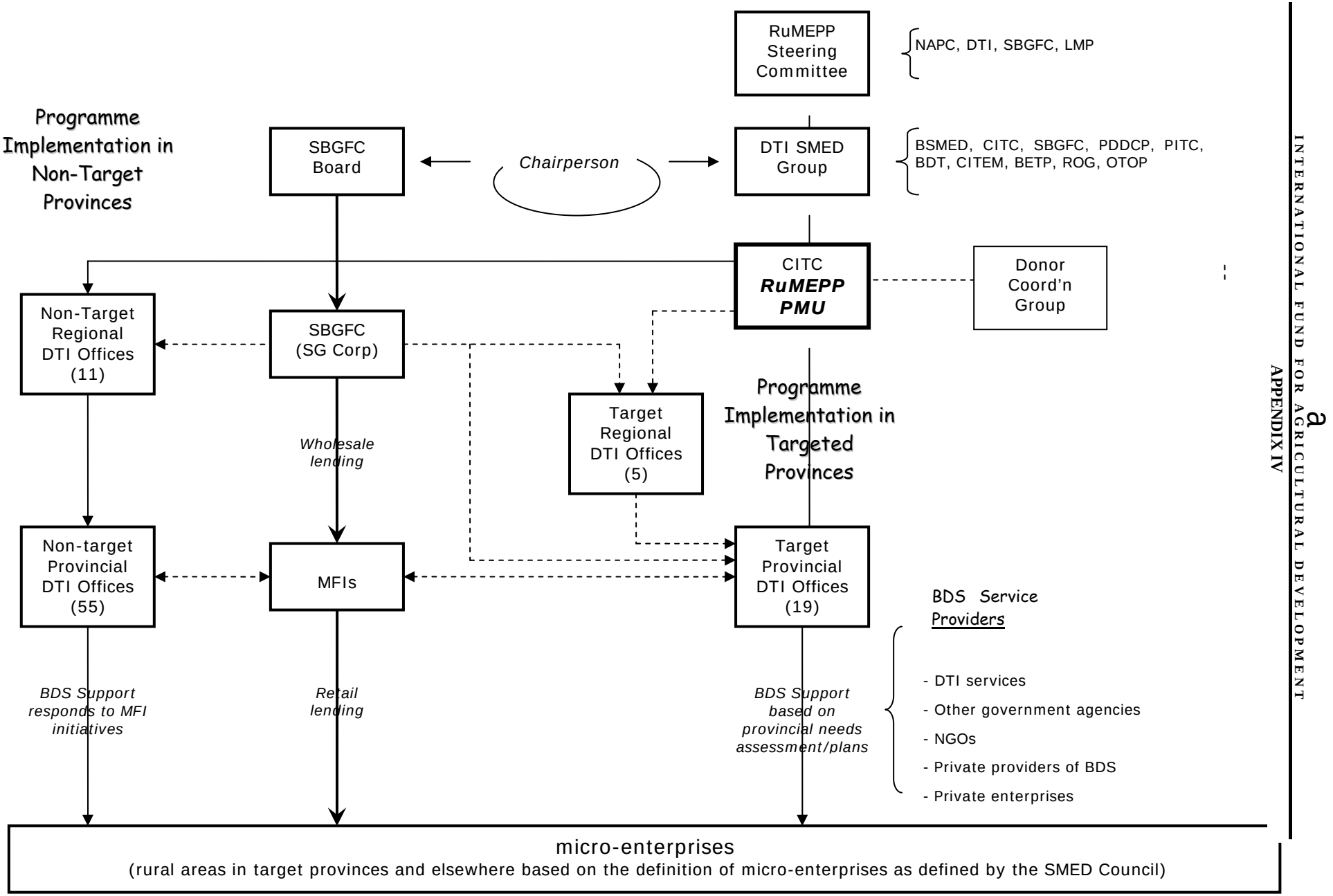

APPENDIX IV

Coordination, Decision Making and Management Arrangements

3. **Programme Coordination and Oversight.** Three bodies will provide the basis for programme coordination:

- RuMEPP Steering Committee. The Steering Committee will provide the programme with high-level advice and be the senior advisory body for the programme. It will review and advise on annual work programmes, be consulted in key strategic decisions, and provide overall guidance to the programme. It will be formed under instruction from the Secretary of DTI and include the following representation: Secretaries of DTI and National Anti-Poverty Commission or their Undersecretaries concerned by S&M development, Chairperson of the SBGFC and the President of the League of Municipalities of the Philippines (LMP). It shall be chaired by the Secretary of DTI and Co-chaired by the Secretary General of NAPC and meet at least once quarterly The Programme Manager will participate in the Steering Committee as an observer and the PMU's M&E Specialist will act as the secretary. S/he will facilitate communication among the members and keep the Committee regularly informed by email and other means of communication about programme activities. ***As an assurance to be agreed at loan negotiations***, the RuMEPP Steering Committee will be constituted and the AWPB for the first Programme Year will be approved by IFAD before the IFAD loan is effectiveness.
- DTI SMED Group. This is a permanent group that helps guide SME development, including micro-enterprises development activities, and deals with MSME-related concerns. RuMEPP matters will be included as part of the regular Group agenda, as and when required. At least once a quarter – to coincide with the RuMEPP Steering Committee Meetings – it will convene to review the programme's performance and impact and to address any outstanding issues. It will be responsible for reviewing the AWPBs for approval by the Steering Committee. The SMED Group contains the following representation: the Bureau for Small and Medium Enterprise Development (BSMED), CITC, SBGFC, Product Development and Design Centre of the Philippines (PDDCP), Philippine Trade Training Centre (PTTC) and Bureau of Domestic Trade (BDT). Other agencies also participate, including: Centre for International Trade Expositions and Missions (CITEM), Bureau of Export Trade Promotion (BETP), Regional Operations Group (ROG) and the office for one town one product (OTOP).
- SBGFC Board. SBGFC has a nine-person board, the majority of whom are financial sector professionals, comprising: three private sector representatives, appointed by the President upon recommendations of the SMED Council; Secretary of Trade and Industry, or his Undersecretary; and five investor representatives, one from each of the designated capital subscribers. Among its responsibilities will be supervision and oversight of SBGFC's RuMEPP operations.
- Donor Coordination Group. A small working group will be constituted when possible among interested donors involved with micro-enterprise and microfinance development.

4. **Decision Making Responsibilities.** Overall responsibility for programme decision making will be with the Secretary of DTI. The Secretary will delegate a major part of this responsibility to the Undersecretary for the SME Development Group, who is currently the same person as Chairperson and Chief Executive Officer of SBGFC.

5. **Management Team**. The PMU, headed by the Programme Manager, will be charged with the day-to-day management of the programme and ensuring that all programme components and activities are performing in line with programme design and the AWPBs and that the programme is achieving the planned impact. The programme management team, which will be housed in CITC premises, will be small and comprise the following expertise:

- *Programme Manager*, with responsibility for coordinating the implementation of all three programme components. However, as the main management responsibility for the microfinance component will be with SBGFC, the major part of the Programme Manager's time will be devoted to the micro-enterprise component and overseeing the contracting and provision of the programme's business development services. S/he will thus need to have a strong background in contract/financial management and an in-depth understanding of enterprise development, particularly with micro-enterprises. Knowledge/experience with microfinance operations/programmes will be an advantage.
- *Micro-Enterprise Specialist*, with prime responsibility for managing and participating in the initial and follow-up needs assessment/action planning in the target provinces plus the technical supervision/quality control of the contracted BDS providers. S/he will also assume the lead role in coordinating the programme's policy response process.
- *Monitoring & Evaluation Specialist* with responsibility for: technical monitoring of programme activities; coordinating studies and surveys, preparation of reports; programme statistics/information; and assisting the Programme Manager in programme planning and public relations.
- *Finance/Accounts Officer*, with responsibility for: day-to-day accounts management; financial monitoring and control; financial information and reporting accounts; arranging for programme audits; and assisting the Programme Manager in organizing and overseeing tendering, procurement and contract management.

6. ***As a condition of effectiveness for the IFAD programme loan***, the government shall have selected and contracted experts, satisfactory to IFAD, to staff the PMU, and the team shall be in place

Organizational Arrangement by Components

7. **Microfinance Credit and Support**. The component will be managed by the new Microfinance Group of SBGFC that is to be headed by a Vice-President who will report directly to the SBGFC President. While, day-to-day implementation will be carried out by the Microfinance Group, overall responsibility for the credit operation and institutional support activities will rest with the SBGFC President. Implementation arrangements are discussed below as they pertain to each of the sub-components.

8. Micro-Enterprise Credit Facility. The facility will be channelled through accredited MFIs as conduits. *Accreditation* will be set to ensure that the MFIs which participate in the programme are sound and are able to pass tests of solvency, profitability, quality of ownership, lending performance, management and monitoring systems. The accreditation process will also require compliance with the new 'Microfinance Standards' promulgated by the National Credit Council and subsequently detailed analysis by SBGFC. ***As an assurance to be agreed at loan negotiations***, Government shall require SBGFC to include in each of its on-lending agreements with participating MFIs that they submit regular and timely reports to SBGFC for onward transmission to the PMU, stipulating the contents of the reports and the dates and frequency of transmission.

9. In terms of *Lending Operations,* SBGFC will use the proceeds of the IFAD loan blended on a 90%/10% basis for on-lending to accredited MFIs specifically for the purpose of financing micro-entrepreneurs. MFIs will blend the proceeds of the sub-loans with at least a 10% contribution of their own resources to lend to their micro-entrepreneur clients. The minimum equity contribution by the sub-borrower will be negotiated with the MFI concerned.

10. The proposed structure of *interest rates* is as follows. The rate of interest from GOP to SBGFC should be variable and linked to the weighted average of 91-day Treasury Bills for the previous

month. The on-lending rate proposed is the Treasury Bill rate minus 3%. This is a close approximation to the fixed rate at which PCFC receives on-lending funds from IFAD/ADB under RMFP and is 1% below the rate at which LBP effectively gets funds under its World Bank-financed Rural Finance Projects. ***As conditions of first disbursement for the first component (Microfinance Credit and Support) component,*** government shall have signed a subsidiary loan agreement for SBGFC's implementation of the first component and it shall provide confirmation of the rate that IFAD loan funds will be made available from the MoF to SBGFC. The programme will allow free negotiation between SBGFC and MFIs on the one hand, and between the MFIs and the sub-borrowers on the other, to set the rates which reflect market forces and the risks involved. *Loan Terms* from SBGFC to MFIs, will be freely negotiated, but probably will be for one to four years.

11. Institutional Strengthening of MFIs. Management of this sub-component, which covers both capacity building of MFIs and assistance to help them extend their outreach in the target provinces, will be undertaken jointly by the PMU (which will be the secretariat to the Grant's Committee) and SBGFC (which will provide technical support and backup). The Grants Committee will include membership from both DTI and SBGFC, details of which are still to be worked out. It will meet once a month and as and when required. ***As an assurance to be agreed at loan negotiations***, the DTI/CITC in consultation with SBGFC shall organize a Programme Grants Committee to review all MFI grant applications, no later than three months after loan effectiveness.

12. Strengthening SBGFC's Microfinance Capacity. The new Microfinance Group, to be created in SBGFC, will include recruitment of the following experts over a three-year period: in PY1, sector manager (vice-president, microfinance), training and development officer, monitoring specialist and two accounts officers; and in each of PY2 and PY3, an additional accounts officer.

13. SBGFC will detail the procedures, processes, criteria and responsibilities for the three sub-components in a draft policy and operations manual (P&OM) that is to be completed ***as a condition of first disbursement for the component***. The P&OM will form the basis for the Subsidiary Loan Agreement between DOF, SBGFC and DTI.

14. **Micro-Enterprise Promotion and Development**. In line with the strategy presented in the 2004-2010 Medium Term Philippine Development Plan, the component will support the '*Village Enterprise Approach to SME Development'*, also referred to as the '*One Town One Product* (OTOP)' strategy. OTOP aims to create opportunities for micro-entrepreneurs by strengthening the development and promotion of products or services that have been identified as having a comparative advantage. It encourages the active participation of similar enterprises located in a province where the processing activities provide the basis to increase the value added to the raw materials readily available in the area. While OTOP will provide a strategic focus for the implementation of the component, it will be employed along side other approaches that are particularly adapted to micro-enterprise development. The specific approach to be adopted in a province will be determined by the contracted BDS provider, not by the PMU. The proposed approach will form part of the tender document submitted by the prospective BDS provider. The tender documents will be assessed on the merits of the approach proposed and on the ability of the BDS supplier to implement it.

15. Provincial action plans, which emanate from the provincial needs assessments, will be the basis for determining the opportunities and 'functional demand' for promoting micro-enterprise development in each province. The plans will outline the types of support that will be required to help the provinces develop a viable range of micro-enterprises. In so doing, the plans will also identify the BDS suppliers that are based in the province or currently operate in the province. This will allow the provincial programme officers and PMU, to draw short-lists of potential BDS suppliers to bid for the services to be provided. A provincial tender committee will be formed to evaluate the tenders

submitted and select one or more BDS supplier to provide the agreed services[7]. When the level of services required is not large enough to attract a viable set of proposals, the PMU in consultation with the concerned provinces will undertake joint tendering procedures. Normally, the services to be tendered will be split into the three main categories of services required: business/enterprise training, product development, and market linkage support. Specialized government agencies – those experienced in providing business development services to micro-enterprises – will be requested to submit proposals along with private sector service suppliers, NGOs, universities, etc. The proposals will comprise a technical and a financial offer. The winning bidder will enter into a performance-based contract with the programme; government agencies will generally not be able to enter into a formal contract with another government agency (CITC), particularly those departments of DTI that will bid to provide services. In these cases, a time-bound contractual arrangement will be entered into with the PMU/CITC, in the form of a memorandum of understanding that spells out roles, responsibilities, goals, outputs and costs/payment terms.

16. To qualify for support under the programme, existing micro-enterprises and, to an extent, prospective entrepreneurs interested in starting up new micro-enterprises could submit proposals for provision of business development services. These proposals will be accompanied with a business development plan spelling out the nature of the business, the market targeted and market potential for the product or service, the level and nature of employment and assets, projected cash flows and profit statement, and the type of support required. These proposals will be screened as part of the needs assessment/action planning process and form part of the potential demand for programme support within a province. As a principle, all those entrepreneurs that qualify to participate in business/ enterprise training will be expected to contribute to the cost of the courses – either in kind or preferably in cash. Those who are running larger micro-enterprises will be expected to cover a major part of the costs. For those starting up new businesses or those who operate very small ventures with little profit margin, the contributions will be kept as low as possible to facilitate their participation.

17. The BDS Facility and National BDS Support represent the main driving force for the component, as they will make available the main body of resources for micro-enterprise development. Day-to-day operation at provincial level will depend on the two programme officers and the support for DTI's SME centres. These centres, which pull together the resources of DTI, local government units, local chambers of commerce and Provincial Small and Medium Development Councils, will be the operational tool to allow the programme to reach the micro-entrepreneurs. However, the current modus operandi will be modified to complement the passive 'come and access services' – which works for larger enterprises – to include an 'outreach-based approach' required to support micro-enterprises.

18. To guide the implementation of the micro-enterprise component and ***as a condition of first disbursement for the component***, an operations manual for the micro-enterprise component will be prepared detailing, *inter alia*:

- Steps/procedures/responsibilities/outputs for the needs assessment/action planning process;
- Process for micro-enterprises to access programme BDS support;
- Interface with MFIs that will be providing credit using funds accessed from RuMEPP;
- Tendering/evaluation/contracting procedures for BDS suppliers;
- Criteria for use of the BDS Facility and National BDS Support funds and criteria for assessing performance[8] and impact from the participating micro-enterprises;
- Use of reflows (those funds generated from the programme's training courses);

[7] See sub-section on Procurement that follows.
[8] Performance will be measured in terms of: (i) increase in assets; (ii) loan/s fully repaid; (iii) return on investment; and (iv) increase in number of employees.

- Roles and responsibilities of the provincial programme officers and their interaction with the PMU; and
- Monitoring, evaluation and reporting requirements at local, provincial and national levels.

19. Drawing on the experience gained during the first year of implementation of the programme, the draft operations manual for the micro-enterprise component, ***as a condition to be agreed at loan negotiations***, shall be revised by the end of PY 2 and a final version produced to act as the base document for implementation of the second programme component.

20. To facilitate harmonization between the micro-enterprise component's operations and those of the microfinance component, the memorandum of understanding between SBGFC and DTI/CITC will spell out the roles and responsibilities of the PMU and in particular the provincial programme officers and the way in which they will interact with the MFIs operating in their province. In addition to spelling out the responsibilities, it will also indicate how the financing available to MFIs for institutional strengthening will be linked to their operations in the target provinces.

Monitoring, Evaluation and Reporting

Baseline Surveys

21. The RuMEPP PMU will establish a data base to determine the impact of the programme on (i) the participating micro-enterprises in respect to the Programme Objective, *Rural micro-enterprises expanding and operating profitably and sustainably* and (ii) more broadly in meeting the Programme Goal, *Rural poverty reduced by promoting economic development, job creation and increasing rural incomes.* This will be required to ascertain the ultimate impact of the programme but will also be required by programme management during programme implementation to assist them in determining if programme activities are having the desired impact.

22. A conventional area-based baseline survey will be too blunt an instrument to efficiently provide the necessary information. Rather, the programme will require a more time/cost effective and more focused approach and structure the collection of baseline data in conjunction with the provision of technical (BDS) support and loans to participating micro-enterprises. However, to provide an indication of the current poverty status of the areas in which the programme will work, baseline data will be collected in conjunction with the provincial needs assessments. This will maximize the use of resources and experts' time and ensure that the data collected is consistent with that used as the basis for programme planning. The size of the sample for each province will be decided together with the provincial staff who will participate in the needs assessment. For those areas, outside the target provinces, where the programme's microfinance activities will operate, baseline data will be collected as part of the participating MFIs presentation of the lending programme that they will carry out under the programme. Only the minimum data needed to assess the impact on micro-enterprises will be collected, using simple indicators such as micro-enterprise profitability, volume of sales and job creation. Because of the broad, but as yet undefined, coverage of the programme's microfinance operations, national poverty indicators will be used to provide baseline data to assess the impact of the component on poverty alleviation.

Monitoring

23. While the M&E Expert in the PMU will have overall responsibility for managing the programme monitoring system and for ensuring that the implementation partners deliver up-to-date monitoring information, the main weight of programme monitoring falls on the organizations that implement the programme's activities: SBGFC, the participating MFIs, and the contracted BDS suppliers. In the 19 target provinces, the provincial programme officers will play a major role in

coordinating the monitoring efforts in their provinces and ensure that the DTI provincial office monitors the activities for which it is responsible – particularly the needs assessment planning process and the SME Centres' micro-enterprise outreach programme, supported by RuMEPP. The participating institutions will submit data quarterly to the PMU on: (i) programme activities undertaken during the quarter; (ii) all financial flows during the period (statements of accounts); (iii) physical acquisitions made; and (iv) implementation progress and impact, expressed in terms of the agreed M&E indicators. To facilitate an effective flow of information, each contract will specify the targets and benchmarks, a set of the appropriate performance indicators, an agreed implementation time schedule and the procedures and format for the delivery of information, including the requirements of narrative sections analysing the critical factors of success/failure and some case studies.

24. The programme MIS will be established to provide a well focused system of data collection, analysis and exchange. It will link physical and financial records to facilitate comparisons between them. Quantitative measures of progress will be supplemented with qualitative information related to lessons learned. The MIS will form the basis of quarterly and annual reports, the Annual Review and Planning Workshops, and the resulting AWPBs.

25. A preliminary MIS will be set up at the beginning of PY1 with refinements introduced in the light of experience during the first and second years of operation of the programme. The M&E Specialist will organise special training sessions to ground the PMU and provincial programme staff in MIS operations. A locally recruited M&E Systems Design Expert will assist the M&E Specialist in PY1 to set up the programmes management information and learning system.

Evaluation

26. With the microfinance component being implemented with a considerable degree of autonomy and the micro-enterprise activities contracted out to private, NGO and government agencies, evaluation by the PMU is crucial to ensure that the activities financed by the programme are achieving the stipulated performance and resulting in the desired impact. Evaluations will be used to supplement and check on regular performance monitoring reports submitted by the participating organizations. In addition, impact evaluations will be conducted to measure progress made towards achieving programme outcomes and impact. Impact monitoring is relatively straightforward in terms of the impact on micro-enterprises and the main responsibility for this monitoring will be with the MFIs and contracted BDS suppliers but poverty monitoring is not at all straightforward and the MFIs and BDS suppliers could not be expected to carry it out. Poverty monitoring will be done by the PMU itself. The assessment of the effectiveness of the programme on poverty alleviation and its impact of each activity in terms of gender will wherever appropriate employ participatory approaches to evaluation with a clear target of generating information that could be used in a practical sense by programme management and the participating partners to improve the programme during implementation. The results of the evaluation activities will be included in the MIS and presented to stakeholders in participatory evaluation workshops, during which lessons learned will be extracted and agreed.

Mid-Term Review and Programme Completion Report

27. **Mid-Term Review.** An overall evaluation of programme performance and initial impact will be made by the mid-term review at the beginning of the fourth year, timed to capture performance achieved up to the end of Programme Year 3. It will make a strategic assessment of the performance and impact of the programme and its progress against the established objectives and key performance and other monitoring indicators. It will be preceded by a local review, coordinated by the PMU. While the MTR will identify key implementation issues, it will be strategic rather than issue-oriented and

aim to provide advice to the team, government, implementation partners and IFAD on the best strategy and related actions that should be instituted during the remaining implementation period.

28. **Programme Completion Report**. At the end of the implementation period, a comprehensive Programme Completion Report will be compiled by the PMU, to provide an overview of the accomplishments of RuMEPP. The results of the report will be used to determine the options for future assistance to the sector by government and possibly IFAD. ***As an assurance to be agreed at negotiations***, government shall organize the programme mid-term review and programme completion review, the first to take place no later than 39 months after loan effectiveness and the second in the six months prior to the end of Programme Year 6.